محضر الجلسة رقم 281

التاريخ: الثلاثاء 24 ذو القعدة 1447هـ (12 ماي 2026م).
الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وست وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمين،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أحال مجلس النواب على المجلس مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 01.24 يتعلق بالخبراء القضائيين؛
- مشروع قانون رقم 61.25 بتغيير القانون رقم 103.14 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية؛
- مشروع قانون رقم 09.26 يتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 031.26 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.

كما توصل المجلس أيضا من مجلس النواب بـ 14 مقترح قانون بعد التصويت عليها بالرفض وهي:

- مقترح قانون تنظيمي يقضي بتتميم وتغيير المادة 83 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليو 2015)؛
- مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 ذي القعدة 1391 (30 دجنبر 1971) يحدث بموجبه نظام لمعاشات التقاعد المدنية، كما وقع تغييره وتتميمه؛
- مقترح قانون بتغيير المادة 28 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 01.77.216 يتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد؛
- مقترح قانون بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 01.77.216 المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد؛
- مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) يحدث بموجبه نظام لرواتب التقاعد المدنية، كما تم تغييره وتتميمه؛
- مقترح قانون يقضي بتتميم القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) يحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 يتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 49 من القانون رقم 11.03 يتعلق بحماية واستصلاح البيئة؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير الفصل 40 من القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت، كما تم تغييره وتتميمه؛
- مقترح قانون يرمي إلى تتميم الفصل الثالث مكرر من الظهير الشريف رقم 1.63.071 الصادر في 25 جمادى الثانية 1383 (13 نونبر 1963) حول إلزامية التعليم الأساسي كما وقع تغييره وتتميمه؛
- مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم أحكام الفصول الثالث والثالث مكرر والخامس من الظهير الشريف رقم 1.63.071 الصادر في 25 جمادى الثانية 1383 (13 نونبر 1963) حول إلزامية التعليم الأساسي كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون رقم 04.00 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.200 في 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000)؛
- مقترح يقضي بتغيير الفصلين 7 و17 من القانون رقم 07.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصل المجلس بطلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة ليومه 12 ماي 2026، تقدم بها كل من السيد لحسن نازهي، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والسيد خالد السطي، وقد أحيلا على الحكومة التي أعربت عن تعذر التفاعل مع الطلبين.

وتقدم السيدات والسادة أعضاء المجلس، في الفترة الممتدة من 5 ماي 2026 إلى تاريخه، بعدد من الأسئلة الشفهية والكتابية، وذلك كالآتي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 27 سؤالا شفهيا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 16 سؤالا كتابيا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 30 جوابا كتابيا.

وتوصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أن السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلف بالإسكان، سيتولى الإجابة على الأسئلة الموجهة للسيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد يوم غد الأربعاء 13 ماي 2026 على الساعة العاشرة ونصف صباحا، مع جلسة عامة يخصصها المجلس لمناقشة العرض حول أعمال المحاكم المالية الذي قدمته السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان في 3 فبراير 2026.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة للوزارة المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية، حول "قانون المالية لسنة 2026"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع السؤال الآني الأول لفريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "تنفيذ قانون المالية لسنة 2026".

الكلمة لأحد السادة من أعضاء الفريق.

تفضل السيد المصطفى.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

أؤكد السؤال اللي تفضلتوا به.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثاني وموضوعه "تنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2026".

الكلمة لأحد السادة من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

نفس السؤال السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث وموضوعه "تنفيذ قانون المالية 2026".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد لحسن حداد:

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الرابع وموضوعه "تنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2026".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد عموري:

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

والكلمة الآن لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال للسادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن ميزانية سنة 2026 محطة أساسية في مسار تفعيل البرامج التنموية والاجتماعية الكبرى، لا سيما مع الرفع من الاستثمار العمومي ليصل إلى مستويات قياسية، حيث بلغ حوالي 380 مليار درهم وتخصيص ميزانية هامة لقطاع الصحة تتجاوز 42.4 مليار درهم.

وبناء عليه، نسائلكم عن الإجراءات المتخذة لضمان تنفيذ أمثل لهذه الميزانية، وكيف تعتزم الحكومة تسريع وثيرة إنجاز المشاريع الاستثمارية الكبرى وتنزيل اعتمادات الحماية الاجتماعية والتعليم، مع ضمان الانضباط المالي لحصر

عجز الميزانية في حدود 3%؟

كما نسائلكم بصفة خاصة عن محورين أساسيين، هما خطة الحكومة للنهوض بقطاع الفلاحة، وعن استثمار اعتمادات جد مهمة في مشاريع الربط المائي وتحلية المياه لضمان الأمن المائي، قدرت بـ 21.6 مليار درهم لمواجهة تحديات الإجهاد المائي، علما أن هذه السنة كانت ممطرة والحمد لله.

وكذا استراتيجيتكم لتعزيز التشغيل عبر رصد 4.4 مليار درهم، وإحداث أزيد من 36 ألف منصب مالي، ومدى تأثير هاذ التدابير الضريبية الجديدة في حماية القدرة الشرائية للمواطنين؟

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن تنفيذ القانون المالي لسنة 2026؟

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد نور الدين سليك:

نفس السؤال السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة للسيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، أنا سعيد بالوقوف مرة أخرى أمام مجلسكم الموقر، قصد التفاعل مع الأسئلة الشفوية وتساؤلاتكم المرتبطة بتنفيذ قانون المالية برسم الأشهر الأولى من السنة المالية لسنة 2026.

معناه أننا اليوم بتساؤلاتكم وبهذا النقاش سنتمكن جميعا من إعطاء الصورة الحقيقية والواضحة والمرقمة لتنفيذ قانون المالية حتى متم شهر أبريل من هذه السنة.

وبطبيعة الحال نحن نعيش، كما تعلمون جيدا وكما يعرفه الجميع، سياقا دوليا صعبا واستثنائيا، عرفته الساحة الاقتصادية والمالية منذ بداية شهر مارس، وهاذ الأزمة التي يعرفها العالم بطبيعة الحال ومنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، بسبب توالي الصدمات الجيوسياسية، رفعت من حدة عدم اليقين المرتبط بالتوقعات الاقتصادية والمالية، وأيضا عرفت سلاسل التوريد العالمية في كل المجالات وفي كل الأنشطة اضطرابات متوالية ومتزايدة في كل المجالات، خاصة في المجال الطاقي، وهنا لا بد أن نذكر بأن "مضيق هرمز" الذي يعرف هذه الاضطرابات تمر عبره حوالي خمس المبادلات الطاقية العالمية.

ونتيجة لهذه الأزمة، ولهذه الظروف التي بطبيعة الحال تستحمل قراءات متأنية، الأسعار ديال المواد الأولية الطاقية عرفت ارتفاعات كبيرة جدا بالمقارنة مع المستويات اللي كانت قبل شهر مارس، أي قبل اندلاع هذه الأزمة، سعر البرميل ديال النفط، باش نعرفو هاذ الأمور، نعرفو الواقع الذي نعيشه منذ بداية شهر مارس، والذي نتمنى جميعا إن شاء الله أن يعرف نهايته في أقرب الآجال، السعر نتاع البرميل ارتفع بـ 46% وكان المعدل نتاعو خلال هذه الأربعة الأشهر 102 دولار للبرميل، وصل لحد أقصى نتاع 119 دولار للبرميل باش تكون عندنا فكرة أوضح قبل بداية شهر مارس هاذ البرميل كان المعدل نتاع السعر نتاعو هو 70 دولار.

سعر الغازوال ارتفع بما يقارب من 70% ليصل المتوسط إلى 1218 دولار للطن، مع تسجيل أقصى مستوى، يعني هاذ الغازوال اللي المعدل نتاعو 1218، وصل لـ 1613 دولار في وقت من الأوقات.

وباش تكون عندنا فكرة أيضا غنقارنو 1218 اللي هي المعدل مع 717 دولار اللي كانت قبل اندلاع هذه الأزمة.

غاز البوتان ارتفع بـ 33% المتوسط وصل لـ 727 دولار خلال هذه الفترة، والحد الأقصى وصل حتى لـ 856 مقابل، إذا عندنا 727 كمتوسط مقابل 547 دولار قبل الأزمة، وهذا هو اللي خلانا في التوقعات نتاع قانون المالية أننا نكونو في 500 دولار.

هذه الارتفاعات في المواد الطاقية بطبيعة الحال شملت أيضا سعر الفيول، والذي يهمنا في إنتاج الطاقة أو جزء من الطاقة الكهربائية، ارتفع السعر بـ 58% ليبلغ المتوسط 593 دولار للطن، ووصل لحد أقصى نتاع 666، والمعدل اللي كان قبل بداية الأزمة هي 374 دولار للطن.

ارتفع أيضا الغاز الطبيعي، بنسبة 53% باش يوصل المتوسط لـ 49 أورو للميجاواط، والمعدل اللي كان قبل اندلاع الأزمة هو 32 أورو للميجاواط الساعة.

هاذ الأمور بطبيعة الحال هي الأرقام الحقيقية، التأني أو لا القراءة نتاعها ماشي لا للتبرير ولا للتهويل، ولكن باش تكون عندنا قراءة موضوعية للظروف التي نعيشها كباقي دول العالم، وغادي نجي للتداعيات الأساسية.

بطبيعة الحال، في هاذ النطاق وفي هاذ الظروف، صندوق النقد الدولي خلال شهر أبريل خفض التوقعات نتاع النمو الاقتصادي العالمي من 3.3% إلى 3.1% وهاذ الأمر تيرجع بطبيعة الحال لارتفاع المستويات نتاع الضخم على المستوى العالمي، اللي من المتوقع أنها توصل ل 4.4% عوض 3.8%

التي كانت قبل ذلك.

التجارة العالمية بدورها ستعرف تراجعا في مستويات نموها، وغادي تهبط ل 1.9% عوض 4.6% اللي كانت في سنة 2025، معناه أن الاقتصاد العالمي بمختلف تجلياته وإرهاصاته ومختلف جوانبه، سيعرف اضطرابات خلال سنة 2026.

وفي هاذ السياق، الحمد لله، الاقتصاد الوطني مازال يحافظ على ديناميته التي سجلت خلال السنوات الأخيرة، واللي كتأكدها بطبيعة الحال، وأنا نرجع بالتفصيل لهاذ الشي، هي الإنجازات أو ما تحقق خلال 4 أشهر من سنة 2026.

ومن المؤشرات الأكثر دلالة على هذه الدينامية، هي أنه الحمد لله، بصادراتنا وواراداتنا الاحتياطي من العملة الصعبة، في نهاية أبريل وصل لـ 469.8 مليار نتاع الدرهم، بزيادة 23.4% مع نفس الفترة من سنة 2025، وهو ما يعادل 5 أشهر و24 يوم من الواردات، لسنا بعيدين عن الوصول إلى احتياطي يغطي نصف سنة من وارداتنا أو من حاجياتنا.

وهاذ المعطى - كما قلت - له دلالاته، لأنه هو اللي كيعكس المداخيل، لا الصادرات ولا الاحتياجات من الواردات.

وبطبيعة الحال، هاذ السنة، ولله الحمد، بفضل التساقطات المطرية المهمة والتوقعات نتاع إنتاج الحبوب، في مستويات 90 مليون قنطار كمحصول من هذه المنتوجات، سيفتح آفاقا إيجابية لمعدلات النمو.

ومن منظور التقديرات الأولية المرتبطة بالإطار الماكرو اقتصادي، من شأن كل 20 مليون قنطار اللي كنحصلوها فالإنتاج، أنها كتعطينا دائما حوالي 0.3% من القيمة المضافة إضافية، وبالتالي فهاذ المحصول وهاذ النتائج الإيجابية للقطاع الفلاحي إن شاء الله هاذ السنة، ونتمنى من الله سبحانه وتعالى أن تتواصل أمطار الخير على بلادنا، أن المستويات نتاع النمو ستتأثر إيجابا وبشكل هيكلي بهذه الأمور، وبالتالي فمن المتوقع أن الاقتصاد الوطني، أنه يسجل معدل نتاع النمو تفوق 5.3% خلال هذه السنة، بالرغم من كل الإكراهات ومن التوقعات - كما قلت - اللي صدرها صندوق النقد الدولي.

وعلى مستوى المالية العمومية، وإلى حدود 30 أبريل من هذه السنة، ارتفعت الموارد الجبائية بـ 10.4 مليار درهم، أي ما يناهز 8.5% مقارنة مع 30 أبريل من سنة 2025، وبلغت نسبة الإنجاز في حدود 36.3% مع التوقعات نتاع قانون المالية، الذي صادقتم عليه قبل نهاية سنة 2025.

وهاذ التطور الاستثنائي، وهذا هو الأهم، كيهم أساسا الضريبة على الشركات التي سجلت ارتفاعا بـ 9.1 مليار درهم، أي بنسبة 25% مع نفس الفترة من سنة 2025، وبنسبة إنجاز راوحت 49% إلى حدود نهاية أبريل.

ارتفاع الموارد نتاع الضريبة على القيمة المضافة ب 1.3% وهنا غادي نجي ونعطي ما حققته هذه الضريبة خاصة على المواد البترولية من إضافة باش نرفعو ونوضحو الأمور والإطار الذي يتم فيه تنفيذ قانون المالية إلى حدود 30 أبريل.

قلت بأن الضريبة على القيمة المضافة ارتفعت بـ 1.3 مليار ديال درهم، أي بما يناهز 4% بالنسبة لسنة 2025.

رسوم التسجيل والتمبر ارتفعت بمليار درهم أو ما يقارب 11.4% وموارد الضريبة الداخلية على الاستهلاك بـ 854 مليون درهم، معناه أن الاستهلاك الداخلي لبلادنا حافظ على مستوياته، بل بالعكس ارتفع بالنسبة نتاع 7.4%.

وعلى مستوى النفقات فقانون المالية يعرف تنفيذا سليما وفق التوقعات اللي جا بها قانون المالية لسنة 2026، ما عدا مجموعة من الأمور اللي كانت بطبيعة الحال قرارات تواكب هذه المرحلة أو هذه الأزمة، تداعيات بمختلف تداعياتها، والهدف منها هو التخفيف من وطأة هذه الانعكاسات.

وبالتالي فغاز البوتان غيكلف شهريا 600 مليون درهم للحفاظ على هاذ السعر اللي عندنا اليوم نتاع قنينات الغاز، المسألة الأخرى هي 650 مليون درهم شهريا تخصص للحفاظ على استقرار أسعار النقل بمختلف تجلياتها، وأنا كانت عندي الفرصة لشرح تفاصيل هذه الإجراءات، وزميلي السي بايتاس أيضا في العديد من المناسبات، و300 مليون درهم شهريا للحفاظ على أسعار الكهرباء في مستوياتها الحالية، والكهرباء لوحده من المتوقع أنه يكلف 3 مليار نتاع الدرهم.

وهنا لا بد أن أوضح نقطتين أساسيتين حتى تكتمل عناصر التحليل الموضوعي للظروف التي نعيشها في ارتباط وثيق مع تدبير المالية العمومية وتنفيذها في أحسن الظروف:

أولا، الموارد الضريبية الإضافية اللي يتم الحديث عنها وهي واقع أنها خلال السنة وهي مرتبطة بـ (TVA)[1] ، وأنا غادي نجي للتفصيل ما غاديش تجاوز 3 دالمليار نتاع الدرهم في أحسن الحالات أو لا في أقصى ظروف نتاع الأزمة، وهاذ الضريبة هي عائدات ضريبة على القيمة المضافة فقط، لأن الضريبة الداخلية على الاستهلاك أو ما يسمى بـ (la TIC)[2] فهي بحكم طبيعتها تحتسب على أساس الحجم لا على أساس الأسعار، وبالتالي لا تتأثر لا بالارتفاع ولا بالانخفاض ديال الأسعار.

ثم أن الضريبة على القيمة المضافة اليوم، ملي تنشوفوها في الثمن نتاع اللتر ديال الغازوال، مثلا لا تمثل أو تمثل بالضبط 0.46 درهم لكل لتر، أي 12% فقط، في حين أن الثمن الإضافي المترتب عن تجليات الأزمة يبلغ في المتوسط 3.7 درهم لكل لتر، وبالتالي هنا كتسهال المقارنة وكتكون عندنا العلاقة بين ما تشكله الضريبة وهي الضريبة على القيمة المضافة في ثمن اللتر وما ترتب عن

[1] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée.
[2] La **T**axe **I**ntérieur de **C**onsommation.

الأزمة من مستويات قياسية كما قلت، اليوم اللي كانت في المتوسط 3.7 نتاع الدراهم لكل لتر.

فيما يخص المعدلات نتاع التضخم، خلال الثلاث الأشهر الأولى من هذه السنة كانت معدلات تقل عن 1%، وفي شهر مارس وصلت لـ 0.9%.

نعم غادي تكون هاذ المعدلات في مستويات أعلى، نتمنى أن نتمكن جميعا في التحكم فيها في مستويات لا تؤثر على الأنشطة الاقتصادية بشكل عام، وبطبيعة الحال لما نتحدث عن معدلات التضخم فهي تختلف من شق إلى آخر، حتى يكون الفهم وتكون معطيات التحليل متوفرة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هاذ الوضعية المالية التي بفضل الإجراءات التي اشتغلنا عليها جميعا، معارضة وأغلبية، حكومة وبرلمان، تمكننا اليوم من توفير مجموعة من الهوامش.

أولا، إن شاء الله، غنمشيو في نفس الاتجاه لتقليص عجز الميزانية لـ 3% من الناتج الداخلي الخام عند متم سنة 2026، معناه أننا غادي نقصو هاذ العجز مقارنة مع سنة 25 بـ 0.5%، وكنتيجة لذلك وارتباطا بالعلاقة الجدلية والوطيدة بالعجز ومستويات المديونية، فالمديونية إن شاء الله غتواصل المنحى التنازلي نتاعها لتستقر في حدود 66% برسم سنة 2026.

هاذ الأمور تكرس المنحى الهيكلي والتحسن الكبير الذي عرفته الموارد العادية خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث انتقلت من 256 مليار درهم سنة 2021 لـ 424 مليار سنة 2025، مسجلة بذلك زيادة بلغت 168 مليار ومتوسط نمو 13.5 إلى متم شهر أبريل، لسنا بعيدين عن هذه المستويات، وبالتالي غادي نمشيو في نفس المنحى إن شاء الله لتحسين الموارد العادية لماليتنا، وخاصة وأنها تأتي - كما قلت - أساسا من الضريبة على الشركات، عاكسة التطور الاقتصادي الذي تعرفه بلادنا.

وهاذ العجز المالي - كما قلت - شيء أساسي، أولا، للحفاظ على سلامة وديمومة المالية العمومية، وشيء أساسي أيضا لتوفير الهوامش لمواجهة سواء تداعيات الأزمة أو لتوسيع نطاقات الاستثمارات والتدخلات، سواء كانت اجتماعية وهي ضرورية لبلادنا وللحفاظ على مستوى كرامة العيش للمواطنين أو على مستوى الاستثمارات في باقي المجالات.

وهاذ المنحى الإيجابي الذي تعرفه المالية العمومية والذي تكرس في نهاية شهر أبريل، بطبيعة الحال هو اليوم ما أكده صندوق النقد الدولي في إطار المشاورات اللي قمنا أو قامت بها بلادنا مع هاذ الصندوق لتجديد خط الائتمان المرن مع المغرب، واعتبر هاذ الصندوق نتاع النقد الدولي على أن بلادنا تظل مستوفية لمعايير التأهل للاستفادة من هذا الاتفاق بفضل متانة السياسة الماكرو اقتصادية التي تجعل من إمكانية اللجوء إلى هذه الآلية التمويلية تدبيرا احترازيا.

بطبيعة الحال، هو نفس التقرير الذي خلص إلى مجموعة من الإجراءات نتقاسمها في مختلف القطاعات، حكومة وبرلمانا، لإعطاء مزيد من الدينامية لسوق الشغل والحفاظ على اللجوء إلى الشغل في ظروف سلسة.

كما أن هذه الوضعية، مكنت بلادنا من إبقاء وكالة التصنيف الائتماني la) (Standard & Poor's على تصنيف المغرب ضمن درجة الاستثمار مع نظرة مستقرة و(Moody's) للآفاق المستقبلية للتصنيف السيادي للمغرب من مستقرة إلى إيجابية.

وبالتالي وبشكل عام وطنيا ودوليا ماليتنا العمومية إلى حدود أبريل تأتي وتدبر وفق ما اتفق عليه في قانون المالية لسنة 2026 وما تم إقراره في داخل هذا القانون، وبالتالي فمرة أخرى يؤكد الاقتصاد الوطني وماليتنا العمومية صلابتها لمواجهة مختلف التداعيات التي يعرفها العالم.

كما تجدر الإشارة، وهذا شيء مهم أيضا، لتسجيل التقدم الملحوظ الذي عرفته بلادنا وماليتنا العمومية في مجال شفافية الميزانية برسم Open) (Budget 2025، حيث تحسن تنقيطنا مرة أخرى بـ 4 نقاط، وهو ما يعد ثمرة للجهود المؤسساتية، برلمانا وحكومة، معارضة وأغلبية، لتحسين تدبير المالية العمومية.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا بد في الختام، أن أؤكد لكم مرة أخرى شكري الخالص على التعاون المستمر الذي أبنتم عنه في مختلف مراحل تدبير المالية العمومية، سواء خلال التوقعات برسم إعداد والتصويت على مشاريع قانون المالية، أو على إثارة الانتباه خلال مناقشة قوانين التصفية.

شكرا لكم.

والسلام ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على الجواب.

الآن أعطي الكلمة في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي المصطفى تفضل.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار التفاعل مع العرض الذي تقدم به السيد الوزير.

بداية، لا يسعني إلا أن أكون معتزا بطرح الفريق لهاذ السؤال في هذه المحطة بالذات، سؤال متعلق بحصيلة تنفيذ الأشهر الخمس من سنة 2026 بشأن قانون المالية هو سؤال ذو راهنية وذو جدوى.

وأصدقكم القول، السيد الرئيس والسيد الوزير، على وأنا أهيئ نفسي للتعاطي مع هذا السؤال، حضرتني دائما الآية الكريمة اللي كيقول فيها الله سبحانه وتعالى على لسان يوسف عليه السلام: **"قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم"**.

وهاذ الآية هاذي تنزلت أو طلبت في عز أزمة من الأزمات اللي عاشتها البشرية، وأنا أعتقد على أنه التمثل لهذه القيمة وممكن على أنه نسبوها للسيد الوزير، على أنه كان متمثلا لهاذ الصفة ديال الحفظ اللي هي الأمانة والعلم في تدبير الشؤون المالية والميزانياتية في عز الأزمات.

وأعتقد على أنه العرض الذي تقدم به حري بنا نحن، كممثلين ديال الأمة، أن نتملك عناصره، وحري بكل من يتعاطى لتقييم هذه المرحلة الحرجة اللي عاشتها بلادنا وهاذ الظروف الاقتصادية، اللي تحدث عليها السيد الوزير، اللي نقدرو ما نتكملوش على الجفاف، الحمد لله، أنه يعني تقلصت التأثيرات ديالو بفضل التساقطات المطرية، نقدرو نتكلمو غير على العنوان ديال "هرمز"، "مضيق هرمز" اللي شار السيد الوزير بموضوعية للعناصر والتأثيرات ديال المالية، أعتقد على أنه باش نكونو بعيدين عن كل قراءة مغرضة من أي موقع كنا، في أغلبية أو معارضة، أو حتى في إطار الحياد العلمي الموضوعي، وباش نبسطو بشكل أمين وبشكل علمي وموضوعي للمواطن هاذ الخطاب، على أن نتملك بكل جرأة هاذ العناصر ونحكمو على المنحى الذي نحن نعيش فيه.

وأنا أقول من هاذ المنبر للسيد الوزير، شكرا لكم على التعاطي ديالكم مع هاذ الأزمة، ومن خلالكم جميع المصالح والأطر ديال وزارة الاقتصاد والمالية، واللي من خلالكم وعبركم على أنه حتى هاذ البرلمان كنا مساهمين في هاذ العمل بحسب ما أقر به السيد الوزير.

أنا الرسالة اللي بغيت نوصل على أنه التعاطي مع هاذ العناصر المتعلقة بتنفيذ المالية ديال 2026، والنقاش المجتمعي الدائر الآن حول هاذ الموضوع، علينا أن نتعاطى معه بشكل موضوعي وبشكل أمين حول جميع من يسهم في هاذ المنظومة المتعلقة بهاذ الإشكاليات اللي تنعيشها جميعا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نشكركم السيد الوزير المحترم على جوابكم الواضح وعلى المعطيات المهمة التي قدمتم، كما العادة.

وإذ نثمن في فريقنا المجهودات الكبيرة التي بذلتها وتبذلها الحكومة في تنزيل مقتضيات قانون المالية لسنة 2026 بالرغم - كما قلتم - من السياق الوطني والدولي الدقيق الذي يتميز باستمرار التقلبات الاقتصادية والمناخية والأمنية، وارتفاع كذلك التحديات المرتبطة بالأمن المائي والغذائي والطاقي.

كما ننوه ونشيد بالعمل الحكومي الجاد والمتواصل للحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، بالتوازي مع مواصلة ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية، تنفيذا للتوجيهات السامية الملكية.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، ونحن نثمن هذه الدينامية الإصلاحية، نؤكد على نجاح تنفيذ قانون المالية لسنة 2026، يشكل رهانا أساسيا لمواصلة تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وترسيخ أسس التنمية الشاملة، بما يستجيب لتطلعات المواطنين والمواطنات، ويواكب الأوراش التنموية الكبرى التي تشهدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

لذلك، نسجل بإلحاح، أن الحصيلة الأولية لتنفيذ هذا القانون المالي، تعكس عددا كبيرا من المؤشرات الإيجابية، سواء من خلال التحكم النسبي في عجز الميزانية أو تحسين الموارد الجبائية أو مواصلة رفع الاستثمار العمومي، إلى جانب الاستثمار في تمويل الأوراش الاجتماعية الكبرى المرتبطة بالحماية الاجتماعية والدعم المباشر للأسر وتوسيع العرض الصحي والتعليمي، وهي مكتسبات مهمة تؤكد سلامة الاختيارات الحكومية ونجاعة الإصلاحات التي تم إطلاقها.

كما نسجل بإيجابية المجهود المبذول في دعم الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وتبسيط المساطر الإدارية وتعزيز جاذبية المملكة المغربية للاستثمارات الوطنية والأجنبية، بما ينسجم مع الرهانات الكبرى التي تعول عليها بلادنا، خاصة في مجال البنيات التحتية والماء والطاقات المتجددة والنظيفة والتحضير للاستحقاقات الدولية مستقبلا.

السيد الوزير المحترم،

إن المرحلة الحالية تقتضي مضاعفة الجهود لمواجهة بعض الإكراهات القائمة، وفي مقدمتها تحسين القدرة الشرائية ومحاربة البطالة وتسريع تنزيل المشاريع على المستوى الترابي وضمان انعكاس الدينامية الاقتصادية على مختلف الفئات الاجتماعية والمجالات الترابية، خصوصا بالعالم القروي والمناطق الهشة كإقليم تاونات مثلا.

وفي هذا السياق، ندعو إلى مواصلة تعزيز نجاعة الانفاق العمومي وربط الاعتمادات بالأثر التنموي والاجتماعي والعمل على دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، باعتبارها خزانا أساسيا لخلق فرص الشغل.

كما ندعو إلى تعزيز العدالة المجالية وتقوية الاستثمار العمومي بالمناطق الأقل استفادة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والآن الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

العرض ديالكم تكلم على السياق ديال الحرب ديال الشرق الأوسط وتقلب أسعار الطاقة والدولار، ولكن في المقابل كذلك المتانة ديال الاقتصاد الوطني من خلال ارتفاع المحاصيل الجبائية والتحكم في العجز والديون واستمرار دعم المواد الأساسية وضمان تموين السوق وما رافق ذلك من إشادة دولية.

نحن في الفريق الاستقلالي كذلك نثمن هذه الجهود، ولكن مع ذلك، السيد الوزير، بغينا نناقشو هاذ التطورات هاذي في الأبعاد ديالها الجيو استراتيجية والماكرو اقتصادية، لهذا عندنا واحد المجموعة ديال الأسئلة السيد الوزير:

أولا، على المستوى الجيو استراتيجي: واش الحكومة اعتمدت سيناريوهات جيو استراتيجية واضحة تترجم بشكل منهجي إلى اختيارات ديال السياسات الاقتصادية والمالية والاستثمارية ولا مازالين احنا كنتعاملو مع هاذ المتغيرات كظرفية عابرة؟

ثانيا، فيما يخص السيادة الاقتصادية والطاقية والغذائية: التدابير اللي اتخذتها اللجنة الوزارية من دعم ممنهي النقل وضمان تمويل السوق وحماية المخزون الطاقي والاستمرار في دعم غاز البوتان والكهرباء ضرورية لحماية القدرة الشرائية آنيا، لكن أشنو هي الخطوات البنيوية المبرمجة لتقليص التبعية للخارج فيما يخص الحبوب، الطاقة والمواد الأساسية خلال السنوات المقبلة؟

ثالثا، على المستوى الماكرو اقتصادي السيد الوزير وكذلك البنيوي: إلى أي حد مست هاذ التوترات اللي ذكرتو، السيد الوزير، الاقتصاد الوطني والقدرة ديالو على خلق فرص الشغل؟

نعم، النمو قولتو بأنه غادي يتحسن في هاذ الإطار هذا لأنه عندنا 90 مليون ديال الحبوب، ولكن واش هناك بعد مراجعة فرضية سعر الدولار والبترول واش هذا أثر كذلك على الدينامية الاقتصادية؟

وبخصوص الهوامش المالية واستدامة التدخلات، أشرتم إلى ارتفاع المداخيل الجبائية والتحكم في العجز والديون، هاذ المسائل مهمة جدا، كيف ستوجه الحكومة هذه الهوامش؟ واش بتعزيز الأولويات الاجتماعية ولا تقوية الاستثمار العمومي المنتج المرتبط بالسيادة الاقتصادية، الطاقة والأمن الغذائي والماء والابتكار الصناعي؟

وكذلك، السيد الوزير، المؤسسات الدولية تشيد بمتانة الاقتصاد المغربي، تشيد كذلك بوجاهة التدخلات اللي باشرتها الحكومة، كيف سيتم تحويل هاذ القوة من مجردة قوة على الصمود إلى عنصر قوة تفاوضية وتموقع استراتيجي لجلب استثمارات نوعية من القطاعات ذات البعد السيادي بحال الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر والصناعات الدفاعية واللوجيستيك والرقمنة؟

إذن أخيرا، من موقعنا داخل الأغلبية، نعتبر أن رهان اليوم هو الانتقال من تدبير أزمة عابرة إلى تدبير تحول استراتيجي عميق، حتى يتحول صمود اقتصادنا الوطني إلى فرصة لترسيخ سيادة اقتصادية ومالية أقوى وتموقع استراتيجي أفضل للمملكة في محيطها الإقليمي والدولي.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل، السيد الأمين العام.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم الغني والدقيق، الذي يعكس وضوح الرؤية الحكومية والتزامها بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية، في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، يواصل المغرب بثبات تسريع وتيرة تحولها الاقتصادي من خلال ترسيخ أسس الاستقرار الماكرو اقتصادي وتعزيز جاذبية الاستثمار وتوطيد دعائم الاقتصاد الوطني.

السيد الوزير المحترم،

يأتي تنفيذ قانون المالية لسنة 2026، في سياق وطني ودولي دقيق، وقد جسد إرادة قوية للدولة في دعم الاستثمار العمومي بمجهود غير مسبوق، يعكس التزاما واضحا بتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل.

كما يبرز هذا القانون حرصكم، السيد الوزير، على التنزيل الفعلي للإصلاحي الجبائي الذي باشرتموه منذ المصادقة على القانون الإطار في سنة 2021، الذي مكن من الرفع من المداخيل الجبائية، كيف جا فالعرض ديالكم، إضافة إلى مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية، خاصة عبر تفعيل ميثاق الاستثمار وإرساء آليات مبتكرة لدعم المقاولات، لا سيما المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

ورغم الإكراهات المرتبطة بالسياق الدولي الصعب، فإن الاقتصاد الوطني يظهر مؤشرات صمود مشجعة، مما من شأنه أن يساهم في دعم النمو وتعزيز الدينامية الاقتصادية.

السيد الوزير المحترم،

في هذا الإطار، نود التأكيد على رهانين أساسيين:

أولا، الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية في ظل هذه التحولات الدولية المتسارعة، عبر تدبير للضغوط المرتبطة بكلفة الطاقة وتكاليف

الاستيراد، بما يضمن استدامة المالية العمومية ويحافظ على ثقة الفاعلين الاقتصاديين؛

ثانيا، مواصلة مواكبة المستثمرين والعمل على تعزيز فعالية آليات دعم الاستثمار، من خلال تطوير حلول تمويلية ملاءمة لفائدة المقاولات، بما يساهم في دعم دينامية القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال.

وفي هذا الصدد، نثمن عاليا المجهودات الكبيرة التي تبذلونها، السيد الوزير المحترم، إلى جانب السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية والسادة المدراء العامين لكل من إدارة الضرائب والجمارك ومكتب الصرف والخزينة العامة للمملكة، من أجل ضمان التنزيل الأمثل والفعال لمضامين قوانين المالية.

كما نعبر عن دعمنا لكافة المبادرات الرامية إلى مواصلة الإصلاحات وتعزيز الالتقائية والانسجام بين مختلف السياسات العمومية، بما يسهم في دعم صمود الاقتصادي الوطني وتحفيز الاستثمار وترسيخ مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

في البداية، نشكركم، السيد الوزير المحترم، على العرض الشامل والمتميز الذي تقدمتم به.

فبعد تسجيلنا للأداء المتميز كذلك الذي طبع تنفيذ قانوني المالية لسنتي 2024 و2025 والذي أكدنا عليه في عدة مناسبات، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نتابع عن كثب المسار المهم والحصيلة الإيجابية التي تطبع تنفيذ ميزانية 2026، والتي لا يمكن فصلها عن الإصلاحات التي قمتم بتنزيلها، والتي تترجم جهودكم المبذولة في مجال تدبير المالية العمومية وتعزيز استدامتها، وذلك رغم التحديات التي تعرفها المرحلة والإكراهات الدولية المرتبطة بالتضخم وارتفاع أسعار الطاقة وتداعيات الأزمة الدولية، ورغم ثقل الإصلاحات والأوراش الملكية الكبرى، التي يتم تنزيلها في مختلف المجالات.

وفي هذا الإطار، ننوه بحصيلة عملكم خلال الأشهر الأولى من هذه السنة المالية، خاصة التدابير المتعلقة بتحصيل الموارد والتحكم في عجز الميزانية والتدابير المتعلقة بتحسين آليات تمويل الميزانية ومواصلة الإجراءات والتدابير التي يتم اعتمادها للتخفيف من وطأة الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتلك المرتبطة بالإصلاحات الكبرى، لا سيما المتعلقة بتنزيل وتمويل ورش الحماية الاجتماعية والإصلاحات الجبائية وتوطيد دينامية الاستثمار، خاصة العمومي منه الذي تم رفعه إلى ما يقارب 380 مليار درهم.

وبخصوص الجانب المتعلق بحماية القدرة الشرائية للمواطنين، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نقدر أهمية الإجراءات والتدابير المتخذة لدعم القدرة الشرائية وتخفيف العبء عن الأسر المغربية، إلا أن الإشكال لازال قائما بالنسبة لبعض المواد الاستهلاكية الأساسية، بل يزداد الأمر صعوبة كلما حلت بعض المناسبات والأعياد، وخاصة ونحن الآن على أبواب عيد الأضحى المبارك.

السيد الوزير المحترم،

إن مثل هذا الوضع يجعلنا نتساءل اليوم عن أهمية الإجراءات والتدابير الموجهة لدعم القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين وتحسين مستوى عيشهم وعن الآليات التي يمكن اتخاذها لحماية المستهلك من المضاربين ومن لوبيات الجشع التي تتحامل على التدابير التي يتم اتخاذها لفائدة المواطنات والمواطنين.

كما نجدد التأكيد في الوقت ذاته على أهمية مراجعة القانون التنظيمي لقانون المالية، لجعله سندا قويا لترسيخ الحكامة الجيدة والارتقاء بخدمات المرفق العمومي والرفع من فعالية ونجاعة النفقات العمومية بشكل يراعي الأولويات والحاجيات الضرورية وبما يحقق الإنصاف في توزيع الموارد بين الجهات والمجالات الترابية وتحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنات والمواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الدستوري الديمقراطي.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

أشكركم، السيد الوزير، على المعطيات التي تفضلتم بتقديمها، لكننا نؤكد أن نجاح تنفيذ ميزانية 2026 لا يجب أن يرتبط فقط بمدى احترام التوازنات الماكرو اقتصادية، بل يجب أن يرتبط بمدى أثرها على قفة المواطن وقدرته الشرائية التي تنهكها تقلبات الأسواق الدولية.

السيد الوزير،

إننا نتساءل معكم اليوم عن إمكانية اعتماد مرونة أكبر في التنفيذ لتكييفها مع المتغيرات الجيوسياسية المتسارعة، فعدم استقرار سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن والطاقة يتطلب من الحكومة تدخلا استباقيا.

فحسب تقديرنا نظن أنه وجب علينا توجيه هوامش التحرك الناتجة عن السنة الممطرة الحالية وتراجع ضغط الاستيراد الفلاحي لدعم مباشر وقوي للقدرة الشرائية، وهنا نقترح إحداث آلية لليقظة الجيوسياسية تتيح المرونة في إعادة توجيه الاعتمادات المالية فور وقوع أزمات دولية لضمان ألا يؤدي أي يوتر خارجي إلى ضرب القدرة الشرائية للمغاربة، مع استغلال هوامش

الوفرة المائية الحالية لبناء مخزون استراتيجي يحمينا من تقلبات الأسواق العالمية.

كما نطالبكم، السيد الوزير، بتفعيل آليات مراقبة صارمة لضمان انعكاس الإعفاءات الضريبية عن الأسعار النهائية في الأسواق حتى لا تلتهم التقلبات جيوسياسية والوسطى مجهودات الدولة المالية ويظل المواطن البسيط هو الحلقة الأضعف في معادلة النمو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

طبعا تنفيذ قانون المالية لسنة 2026، يشكل اختبارا حقيقيا وفعليا لمدى قدرة الحكومة اليوم على الوفاء بالالتزامات المعلنة داخل الوثيقة المالية، خاصة في ظل سياق دولي متسم باستمرار حالة اللايقين وتقلب الأسواق وتزايد كلفة التمويل.

لكن اليوم، السيد الوزير، النقاش لا يرتبط فقط بمؤشرات التوازنات المكرو اقتصادية على أهميته، لكن بالنسبة لنا في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية يرتبط أساسا بمدى انعكاس هذا التنفيذ ديال السياسات الميزانياتية على الواقع اليومي للمواطن.

اليوم، السيد الوزير، الواقع اليومي ديال المواطن واقع مرير، المواطن المغربي اليوم يكتوي بارتفاعات متتالية في الأسعار الأساسية، وما كنفهموش لأنه ولى القدر ديال المغاربة اليوم كل صباح يفيقو على شي زيادة ما، من البصلة لمطيشة، من مطيشة للمازوط، من المازوط اليوم ونحن مقبلون على عيد الأضحى تمشي الحكومة تشوف أشنو واقع اليوم فالأسواق ديال الماشية، والإحصاء اللي دارتو المصالح ديال وزارة الفلاحة بين أنه كاينة الوفرة.

الحكومة اعطات الدعم للكساب والمواطن المغربي اليوم ما قادرش يشري الأضحية ديال العيد، فين كاين الخلل؟ حيث مزيان ما كنتذاكروش المؤشرات اللي تحدثتو عليها، السيد الوزير، لا فيما يرتبط بالموسم الفلاحي والمردودية الجيدة، لا فيما يرتبط بالمعدل ديال النمو المرتقب، ولكن كأنما قيدتمونا بسلاسل من ذهب، أرقام زوينة والمؤشرات مزيانة والعيش ديال المواطن راه مشكل حقيقي اليوم.

ثم سؤالنا، السيد الوزير، كان يمتد على تنفيذ البرامج القطاعية، مهم ما سردتوه من تنفيذ في الجانب الجبائي، ولكن في الجانب ديال النفقات اللي مفروض تكون فيها إشارات قوية تجاه المواطن المغربي، لا فيما يرتبط بالتشغيل أمام معدلات البطالة المهولة اللي وصلت اليوم في بلادنا، لا فيما يرتبط بالجيل الجديد من برامج التنمية المجالية، لا فيما يرتبط بتنفيذ الالتزامات الاجتماعية في عدد من القطاعات.

اليوم، السيد الوزير، عدد من القطاعات في التعليم، في الصحة، الناس كتسال الترقيات ديالها عامين و3 سنين ومازال ما تسوات، فأعتقد على أنه الصورة مكتملة ديال تنفيذ القانون المالي لسنة 2026 لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار كل هاذ المؤشرات، ولا بد أن ينعكس ذلك على الحياة ديال المواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

آخر تعقيب لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، كنسجلو في فريق الاتحاد المغربي للشغل الأهمية ديال وعي الدولة بدقة الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية، في ظل تقلبات الأسواق الدولية وتوالي الأزمات، الشي اللي كيجعل من تنفيذ قانون المالية 2026 رهان حقيقي كيستوجب المزيد من النجاعة وإدماج البعد الاجتماعي في تدبير السياسات العمومية.

من هاذ المنطلق كنشوفو احنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن دراسة إمكانية إخراج قانون مالي تعديلي أصبح كإحدى الاحتمالات التي تفرضها التحولات التي عرفتها الفرضيات الماكرو اقتصادية التي بني عليها قانون المالية لسنة 2026، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بهدف تحيين الأوليات والاعتمادات المالية وتوفير هوامش إضافية لدعم القدرة الشرائية وتمويل الإجراءات الاجتماعية والاستثمارية المستعجلة وضمان استمرارية تنفيذ الالتزامات الاجتماعية للدولة.

إن واقع الحال كيتطلب إجراءات استثنائية لطالما نادينا بها في الاتحاد المغربي للشغل لتخفيف الضغط المعيشي على الأسر عبر:

أولا، الإلغاء الجزئي للضريبة على القيمة المضافة وخفض رسوم الاستهلاك على المحروقات وبعض المواد الأساسية وتسقيف أسعارها وتحديد هوامش ربح سلاسل التوزيع؛

ثانيا، تعزيز آليات المراقبة والزجر لمحاربة المضاربة والاحتكار، ولنا مثال

حاليا واحنا مقبلين على مناسبة عيد الأضحى لأن السماسرة أو ما يسمى بالشناقة كيستنزفو جيوب المواطنين؛

ثالثا، اتخاذ مبادرات إضافية لفائدة الأجراء والمتقاعدين ومراجعة المعاشات التي ظلت دون زيادة لسنوات عديدة؛

رابعا، تخفيف العبء الضريبي على الأجراء، دعما للطبقة المتوسطة وتحفيزا للاستهلاك الداخلي، وهنا نسجل، السيد الوزير، في فريق الاتحاد المغربي للشغل المجهود الجبائي للدولة الذي طال الضريبة على الأجور.

السيد الوزير،

إن تعزيز مناخ الثقة يمر كذلك عبر ترسيخ ثقافة الحوار والتشاور داخل مختلف القطاعات وإخراج القوانين الأساسية للمؤسسات العمومية المتفق بشأنها وتنفيذ كل الاتفاقيات القطاعية بما يعزز الثقة في الحوار الاجتماعي القطاعي وبناء علاقات شغل متوازنة ومستقرة.

أما بخصوص التشغيل، فإن الرهان اليوم لا يقتصر فقط على حجم الاستثمارات المعبأة على أهميتها، بل من خلال خلق مناصب شغل قارة ولائقة، خاصة لفائدة الشباب والنساء وحاملي الشهادات، مما يستوجب توجيه السياسات العمومية نحو دعم الاستثمار المنتج وتشجيع المقاولات الوطنية المحترمة للقانون والتزاماتها الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد أن مواجهة تحديات تنفيذ قانون المالية لسنة 2026 تقتضي مواصلة تعبئة مختلف الفاعلين وتعزيز البعد الاجتماعي والإنصاف المجالي، بما يضمن الحفاظ على التوازنات المالية، وفي الآن نفسه الاستجابة للانتظارات المشروعة للمواطنات والمواطنين.

ولنا اليقين، السيد الوزير، أنكم ستولون كامل الاهتمام لهذه المقترحات، لما عهدناه فيكم من حس وطني واجتماعي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير إيلا بغيتو، فيما تبقى لكم من الوقت، وعندكم دقيقة و30 ثانية، لأن زادتها الفرق كاملة في إطار التوازن الدستوري في الوقت، طبعا بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

لكم ذلك.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، بطبيعة الحال النقاش اليوم اللي كان عندنا وهو مرتبط بتنفيذ قانون المالية، هو موضوع مهم، هذاك القانون نتاع المالية اللي صادقنا عليه قبل نهاية سنة 2025 فين وصل التنفيذ نتاعو؟ فيما يخص النفقات التي برمجت كما كانت، وشنو هي الانعكاسات اللي كانت عند الظرفية؟ هذا هو اللي حاولت خلال الإجابات نتاعي، هذا لا يعني بأن النقاش أو المواضيع الأخرى التي أثارها السيدات والسادة المستشارين، سواء المرتبطة بارتفاع مجموعة من الأسعار وما لها من انعكاس، اللي أساسي اليوم هو أن التكلفة نتاع النقل اللي كانت قبل الأزمة اللي هي 11.5 نتاع الدرهم نتاع الغازوال هي اللي باقية اليوم، هذا هو اللي كيكلفنا ذيك 650 مليون، معناه أن النقل أو كلفة النقل لن ولم وما يمكنش تكون هي المبرر نتاع الارتفاع نتاع مجموعة من الأسعار وهذا هو الإجراء اللي قمنا به.

وهاذ النقاش أعتقد بأنه كيف جا فالتدخل ديال السيدة المستشارة، لا بد أنه يكون عمل جماعي لمحاربة كل الأشكال التي تخل بمبادئ التجارة أو لا الوساطة حتى يكون لإجراءات الحكومة والإجراءات التي تتحملها الميزانية العامة للدولة الأثر الحقيقي على الأثمان.

لما نتحدث اليوم على الدعم نتاع القطيع فهو الميزانية العامة خصصت أكثر من 11 مليارنتاع الدرهم كدعم مباشر في سابقة، وهذا أمر إيجابي، يعني دعم وصل للناس الكسابة حتى يتمكنو أنهم يطورو أو يسترجعو النشاط نتاعهم اللي كانو كيمارسوه فهاذ القطاع.

وبالتالي، فالعرض نتاع هاذ الماشية عندو ارتباط حقيقي بالأثمان اللي خصها تكون على أرض الواقع.

وأعتقد بأنه هاذ اليوم الموضوع اللي كان عندنا نتاع المالية العمومية أكد أنه صورة لتنفيذ السياسات العمومية، أنا مع السادة الوزراء لا داخل اللجان ولا في مناسبات قادمة يمكن لنا ننقاشو بأريحية وبكل جرأة أشنو هوما الإجراءات اللي تدارو؟ أشنو هوما الأهداف اللي وصلنا لها؟ أشنو هوما الأمور اللي خصها تخاذ؟

الهدف واحد، وهو أن القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين لازم أن نحافظو عليها، لأن هي الأساس نتاع العيش الكريم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، حول "مشروع قانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئة العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

هو هذاك السؤال، نفس السؤال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد أديب ابن ابراهيم، كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة المستشارة، على السؤال ديالكم.

كما تتعرفو القانون 25.90 هو مهم في تنظيم عملية التجزئة والبناء والتعمير، تم التطبيق ديالو خلال أكثر من ثلاثة عقود وفيه بعض الإكراهات والصعوبات العملية، مثل صعوبة عدم كفاية الأجل القانوني المحدد في ثلاث سنوات اللي هو قليل بالنسبة للأراضي الشاسعة، عدم الأخذ بالتوقف الاضطراري لبعض الأشغال، والإشكال المرتبط بالتسليم المؤقت والمشاكل اللي تتقوم عليه والتسليم النهائي أيضا، وبعض الاختلالات المرتبطة ببعد عملية التقسيم.

فكما عرفتو، فهاذ مشروع القانون تم المصادقة عليه من طرف مجلس الحكومة في 2 أكتوبر 2025 ويوجد حاليا في طور الدراسة والمناقشة بمجلس النواب لتفادي هاذ الاختلالات ونلقاو الحلول.

هدف المشروع هو تعزيز حماية حقوق المقتنين وضمان إنجاز التجهيزات والخدمات، بالنسبة للمستثمرين توفير مناخ أكثر وضوحا واستقرارا وشفافية في التعامل في هذا النطاق، تبسيط المساطر، تقليص آجال معالجة الملفات، توضيح المسؤوليات.

فمستجدات المشروع، أشنو جا فيها؟

- تحديد آجال جديدة ومتدرجة لإنجاز التجزئات العقارية حسب مساحة المشروع، تتقدر توصل الآن حتى 15 سنة، كيما كانت من قبل غير ثلاث السنوات، على حسب المساحة؛

- التنصيص على امكانية إيقاف سريع الأجل إيلا كان شي توقيف اضطراري، إرادة خارجية تيتوقف السيران، ومن بعد ما تيتسماش، ما تيكون هناك واحد (la pénalisation) ديال المنعش؛

- تعزيز إحداث المرافق والتجهيزات العمومية داخل التجزئات بما يضمن جودة إطار العيش ويعزز الاندماج الحضاري؛

- في الإنجاز، ضمانة الإنجاز تيبقى واحد السنة، هاذ الشي راه كاينة في المشروع من بعد التسليم المؤقت سنة تنبقاو حتى تنشوفو كيفاش عاملة الإنجاز ديال التجهيز، واش فيه شي عيوب؟ ولا ما فيه شي عيوب؟

- والنقل التلقائي اللي كان فيه هو مشكل ديال الطرق والشبكات والمناطق الخضراء إلى الجماعة، من بعد ماتيجي ذاك التسلم المؤقت تيكون واحد النقل التلقائي ما يتبقاش هناك مشاكل باش تيبقاو هاذوك المناطق والشبكات كلها تلقائيا تمشي للجماعة؛

- تأطير التجزئات المنجزة بشكل تدريجي، ملي تيكون هناك حالة إعادة إسكان ضحايا الكوارث الطبيعية ومحاربة السكن غير اللائق تيمكن نديرو les) (zones لهاذ السكن التدريجي، تناخذو غير واحد (la partie) وتنديرو فيها المشروع؛

وأيضا تدقيق شروط إعادة هيكلة تجزئة غير قانونية اللي كاينة الآن، بما يضمن احترام شروط السلامة والتخطيط العمراني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لك السيدة هند المحترمة.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نود في البداية الإشادة بالإصلاح الذي يعرفه قطاع التعمير والإسكان، باعتبار أن تعيين الترسانة القانونية المؤطرة له مدخل أساسي للنهوض بالقطاع، وجعله رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد اخترنا أن ينصب سؤالنا على الإطار القانوني المنظم للتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات الذي لم يعد يساير الدينامية التي يعرفها قطاع التعمير، حيث أفرز على مدى أزيد من 30 سنة من تطبيقه عدة إشكالات وإكراهات، لا يمكن معالجتها إلا عبر المدخل التشريعي.

أكبر الإشكالات مرتبط بمدة الإذن في القيام بالتجزئة، فمدة ثلاث سنوات غير كافية لإنجاز المشاريع الاستثمارية، ولا تأخذ بعين الاعتبار لا حجم المشاريع المبرمجة ولا التوقفات الاضطرارية الخارجة عن الإرادة لأشغال التجهيز، وقد كان من الضروري رفعها لـ 15 سنة كحد أقصى، بالإضافة إلى تعقد المساطر والإجراءات الإدارية والتي يطبعها في كثير من الأحيان التأويل الجامد والسلبي للقانون وغيرها من الإشكالات الأخرى.

وقد تقدمنا داخل الفريق بمقترح قانون عن المادة 11 من القانون رقم 25.90 ونشكركم، السيد الوزير، على استحضار أغلب ما يتضمنه من مقتضيات في إعداد مشروع القانون رقم 34.21 الذي يوجد قيد الدراسة داخل مجلسي البرلمان.

فكما تعلمون، السيد الوزير، أن الاستثمار في إحداث التجزئات العقارية والمجموعات السكنية يتطلب تعبئة مبالغ مالية كبيرة، وغالبا ما يكون مصدرها التمويل البنكي، وأي تعثر يترتب في الإنجاز عليه عواقب وتداعيات سلبية أولا على المستثمر، فيما يخص التزاماته إزاء مؤسسات التمويل وإزاء الجماعة، وكذلك إزاء الزبائن، وقد يفقدهم التعثر الحاصل ثقتهم في المشاريع العقارية قيد الانجاز.

وهذا واحد من أسباب الركود العقاري، إذن هو إصلاح ضروري نثمنه وندعمه، لأنه ينسجم مع التوجهات الكبرى التي اعتمدتها بلادنا في مجال

التعمير، وهو كفيل بتحفيز الاستثمار في هذا القطاع وخلق مزيد من فرص الشغل والمساهمة في تجويد العرض السكني وتهيئة بيئة سليمة للسكن، تتوفر فيها مقومات السكن اللائق وتضمن الولوج إلى الحاجيات الأساسية للساكنة بما يمكن من بناء مجالات ترابية أكبر اندماجا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير فيما تبقى.

شكرا.

إذن غادي ننتقلو إلى السؤال الآني الثاني وموضوعه "حصيلة مؤسسة العمران".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

السيد الوزير،

عن حصيلة مؤسسة العمران، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار على السؤال ديالكم.

كما تتعرفو العمران والحالة السيئة اللي كانت فيها الوضعية ديالها في ذاك التشخيص الأولي اللي كان تدار مديونية ثقيلة كبيرة 9 نتاع المليار، المداخيل السنوية في واحد المستوى غير كافي، ما تيكونش عندنا واحد التوازن، 66% من مشاريع متوقفة وأيضا مخزون المنتجات الجاهز 14.5 المليار وشبه جامد هذاك المنتوج، تعمل واحد العمل كبير على الصعيد التجاري، بلغ رقم المعاملات 5.6 مليار درهم سنة 2025، ارتفاع 44% على حسب 2023، المداخيل المحصلة وهذا جهود اللي دارتها العمران 7 دالمليار درهم بزيادة 82%، مقارنة بالمستويات المعهودة بها، وهذا جاي لهذاك المنتوجات الجاهزة اللي كانت مجمدة اللي تم البيع ديالها.

على صعيد الاستراتيجية المالية، تقليص المديونية الإجمالية من 9 مليار درهم منذ 2022 إلى 7.3 مليار سنة 2025، تقليص ديون الموردين وأيضا تقليص آجال الأداء وهذا مهم بالنسبة للموردين.

على الصعيد العمليات، بلغت الأوراش المطلقة 22.893 وحدة سنة 2025، المشاريع المنجزة بلغت 26874 وحدة.

أيضا الاستثمار الاجمالي وصل 7.7 مليار درهم، بارتفاع 62% مقارنة بسنة 2022 اللي كان 5.3 مليار، منها 5.3 مليار درهم استثمار ذاتي.

على صعيد المجال الترابي، وهذا مهم جدا:

- تدبير زلزال الحوز اللي قامت به عمل كبير مجموعة العمران، حيث انخرطت المجموعة بقوة إلى جانب الوزارة والسلطات لمواكبة إعادة الإعمار؛

- دعم السكن البرنامج، فإلى حدود نهاية 2025، أطلقت المجموعة 32.613 وحدة في 80 جماعة تغطي جهات المملكة.

يمكن أن نعتبر بأن هناك واحد النجاعة الآن وحكامة مهمة، تدبير سليم للمالية العمومية، وانسجام مع التوجيهات الاستراتيجية للدولة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

السيد الوزير،

كنشكركم على المعطيات المهمة اللي اعطيتو، وأهم ما جاء فالكلمة ديالكم هو الصراحة ديالكم على الواقع اللي كانت كتعيشو مؤسسة العمران، كولشي كيعرف أن كانت من بين المؤسسات اللي فيها عجز كبير بزاف، وكنوهو بإعادة الهيكلة لا على الصعيد المركزي ولا على الصعيد الترابي الجهوي اللي قمتم بهاذ المؤسسة، واللي بداو النتائج الأولية ديالو كيبانو.

الحالة اللي كانت فيها مؤسسة العمران، السيد الوزير، كانت خلات أن الفاعلين الترابيين كجماعات محلية ومؤسسات جهوية وكذلك المقاولين يفقدو الثقة بشكل تام فهاذ المؤسسة، الدليل على ذلك، أن كاين صفقات عمومية ديال العمران ما كيبغيوش يعمرو عليها المقاولين، ولكن الآن المطالب منكم وبالمؤسسة ديال العمران بالطاقم الإداري الجديد نتاعها أنها تشتغل على استرجاع هاذ الثقة.

كذلك، السيد الوزير، نستغلو الفرصة وناقشو العمليات اللي كتدخل فيها المؤسسة دالعمران كشريك للوزارة كإعادة الإيواء ديال السكن الصفيحي في المغرب واللي بفضل الوزارة ديالكم عرف القضاء النهائي على مجموعة من الدواوير اللي كانت كبيرة فالمغرب كتمارة، جرسيف مثلا، واللي مازال فيها بعض الإشكاليات، السيد الوزير، خاصة الأسر اللي ما استفداتش، كتكون مثلا أسر مركبة، الحالة اللي كنشوفو فجرسيف، كاين مجموعة من الأسر اللي كانت مركبة، قبل إعادة الإيواء وتحصات، ومن بعد فاش كيتم إعادة الإيواء نتاع الأسرة، الأسرة الصغيرة أو الأسر الصغيرة اللي كتخرج من الأسرة الكبيرة ما كيستافدوش.

كاين شكايات كثيرة مطروحة على المنظومة المحلية، كنطلبو منكم، السيد الوزير، أنكم تاخذو هاذ الأسر بعين الاعتبار وتشتغلو مع المنظومة المحلية،

باش تلقاو حلول لهاذ الناس اللي عاشو حياتهم كاملة فهاذ الدواوير اللي تعادت الإيواء ديالها.

كذلك، السيد الوزير، اللي كنشوفو مثلا في إقليم جرسيف، لأن كيتعطاو بقع ماشي برطمات، كيتفرض واحد التصميم موحد، وهاذ التصميم الموحد اللي فيه السفلي والطابق الأول، كيفرض على أن الناس فاش كتدفع (plan) ديالها وكتأطوريزا، بهاذوك الطبقة هشة ما يمكنلوش يكمل البني ديالو.

فلذلك ما كيتعطالوش (permis d'habiter) منين ماكيتعطالوش (permis d'habiter) ماكيتعطالوش الرخصة ديال الربط نتاع الكهرباء، فلذلك كيسكن، كيضطرو يسكنو بلا ربط نتاع الكهرباء، وكيضويو بشمعة، السيد الوزير.

فلذلك، كنطلبوكم أنكم تدخلو يتغيرو هاذ التصاميم ويتدارو تصاميم اللي كتماشى مع القدرة الشرائية ديال هاذ المواطنين، ما يمكنش مواطن من الطبقة الهشة نفرض عليه تصميم، هو كاين عايش فبراكة ونقول لو غادي تدير (R+1) ولا (R+2) راه خصو يتماشى مع القدرة الشرائية ديالو، وهاذ الناس اللي عندهم تصاميم ورخص سابقة تلقاو لهم حل.

كذلك، الربط العمراني فالمدينة ديال جرسيف، كانو جوج ديال القطب الحضري حمرية، والقطب الحضري غياطة، كانت اتفاقية سنة 2024 باش يتربطو عن طريق القنطرة فوق السكة الحديدية وفوق "واد ملولو"، كاين تأخر كبير فهاذ الاتفاقية وملزمة بها العمران باش تقوم بها، لأن اليوم المدينة جاية على ضفتي "نهر ملولو" والربط بين الضفتين كاين فقنطرة واحدة، إيلا ما تدارتش هاذ القنطرة كيوقع اكتظاظ كبير فالمدينة، فاش كنطلبو منك أنكم تسرعو بهاذ الاتفاقية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن غادي ننتقلو للسؤال الآني الثالث وموضوعه "سياسة دعم السكن.." تبغي؟ فيما تبقى لكم من الوقت، لكم ذلك.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس والسيد المستشار.

غير احنا كنتكلمو على العمران وكنظن بأن العمران ليست مسؤولة على الإحصاء اللي كيديرو المنظومة المحلية.

العمران كتخدم بالإحصاء اللي كيتدار محليا وكيطلع عند العمران، هي ما عندها حتى شي دخل في هذا استافد ولا هذا ما استافدتش، غير باش نوضحو الأمور وصافي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي ننتقلو إلى السؤال الآني الثالث موضوعه "سياسة دعم السكن ببلادنا".

الكلمة للسيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الأخوات، الإخوة،

سياسة دعم السكن ببلادنا، هذا هو سؤال الفريق الاستقلالي، لأننا نسعى من وراء هذا السؤال أن نفهم وفي إطار التشجيع لهاذ الطريقة الإبداعية للحكومة بعد التوجه السامي لجلالة الملك، ها هو دعم السكن، السكن اللائق طبعا.

فماذا أعدت الحكومة؟ خاصة وزارة الإسكان، ماذا أعدت وكم عدد المستفيدين؟ وماذا سيتلو هذه الخطوة؟ هل هناك تبسيط آخر نتفاءل به؟ أم هناك عراقيل؟

حيث ما يمكنشي يكون النجاح، كاين النجاح وإيلا كان حتى العراقيل نعرفوها من خلالنا المواطن إن شاء الله غادي يعرف أشنو هو الدعم؟ واش فعلا نجحنا ولا مازال غادي نزيدو نكابرو بحول الله؟

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير غادي يجاوبك على جميع هذه التساؤلات التي طرحتها.

السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلف بالإسكان:

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

كيسعدني نجاوبك، السيد المستشار، على السؤال ديالكم.

كيفما تتعرفو هاذ البرنامج ديال الدعم المباشر جا من بعد ما سالا البرنامج اللي كان قبل ديال السكن الاجتماعي اللي كان كيعطي الإعانة للمنعشين العقاريين، هذا كيعطي الإعانة للمواطن اللي غادي يستافد وعندو الحق يمشي يختار المكان اللي باغي يسكن فيه، ماشي ولا بد مجموعات سكنية اجتماعية، هذا أولا مهم جدا.

هاذ الدعم هذا كما تتعرفو عرف واحد النجاح كبير جدا، لا بالنسبة للطريقة ديال المساطر اللي اتخذت فيه، الشفافية الكبيرة اللي جات فيه كما

تتعرفو هناك واحد المنصة رقمية اللي الواحد باش تيعرف واش عندو الحق كيعطيه غير النمرة ديال (la carte nationale) ديالو في ظرف أقل من أسبوع كيعطيوه شهادة ديال الاستفادة، ومن بعد كتبقى المسطرة ميسرة باش عند (délai de 15 jours) ملي كيجيب (compromis)، وذاك الشي كلو ميسر بكل شفافية وما كاينش التدخل ديال العامل البشري في هاذ القضية.

الدعم - كما قلتوا - 2024-2028، 2024 هي فاش تم البدء بهاذ البرنامج واعطى واحد الحصيلة كبيرة جدا اللي تمكنت إلى غاية 7 ماي 2026، 263.000 طلب تقدم به 214.000 مواطن، 193.000 مؤهلون للاستفادة، هاذو اللي عندهم الحق، تحسين ظروف عيش ما يقارب 101.521 مستفيد من الطبقة ذات الدخل محدود والطبقة المتوسطة، 60% هذا هو الجديد فيها حتى الطبقة المتوسطة استفادت، 60% كلها منها من الطبقة المتوسطة، وهذا مهم جدا، المغاربة المقيمين بالخارج 24%، النساء 47%، والشباب الذي تقل أعمارهم على 40 سنة نسبة 52%.

الدينامية الكبيرة التي أحدثها هذا البرنامج، ارتفاع عدد الوحدات السكنية المدعمة من طرف الدولة بنسبة 6.7%، حيت انتقل عدد الوحدات من 93 ألف إلى 99 ألف وحدة سنة 2025، القيمة الإجمالية للمساكن التي تم اقتناؤها في إطار البرنامج أكثر من 41 مليار فالسوق.

هاذي راه مهمة غتعطينا الفرص ديال الشغل، ساهمت فيها الدولة بحوالي 20% من خلال الدعم المقدم الذي بلغ 8 مليار ديال الدرهم.

القروض حتى هي الموجهة للمنعشين العقاريين حتى هي ارتفعت، وهاذي غتعطي دينامية اقتصادية مهمة.

وكذلك بعض الإجراءات، من بعد ما شفنا لا بد ما كيكون هناك واحد الإكراهات وواحد النواقص كنحاولو أن نلقاو ليها الحلول.

تم إدراج مستجدات وتعديلات في إطار قانون المالية ديال 2026.

توسيع نطاق الاستفادة ليشمل الملاكين على الشياع، كتلقا 3 أو 4 عندهم واحد العقار ما كيستافدش وما يمكن لوش يستافد حتى من ذاك العقار اللي فيه، وبالتالي ولى عندهم الحق حتى هوما يستافدو من هاذ دعم السكن.

وكيف ما كتعرفو خلال وضع برنامج خماسي، كيساهم هاذ البرنامج حتى في القضاء على مدن الصفيح اللي كنستعمل باش القضاء على مدن الصفيح البرنامج اللي بقا ديال 2020 القديم ديال الاجتماعي ودعم السكن كذلك كيستعمل الآن كيتدار واحد طلب الرأي وكياخذو الناس وكينيو وكيستعملو هاذ البرنامج للقضاء على هاذ المباني ديال الصفيح.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا.

الشكر الجزيل لكم، السيد الوزير، على هاذ التوضيحات التي كنا في حاجة ماسة إليها، خاصة وأن الحكومة تستعد اليوم لتدخل غمارا آخر، غمار الاستحقاقات المقبلة بحول الله.

وعلينا أن نفتخر بهاذ المجهود الذي بذلته، خاصة في إعانة أو دعم السكن اللائق.

نعم، السيد الوزير، بكل اعتزاز وافتخار هاذ المجهود وهاذ العمل الجبار لا يكون إلا من المغرب بفضل الحنكة والرؤية البعيدة لجلالة الملك.

ونحن اليوم بكل افتخار نطمح إلى الزيادة في التعويضات أو في المساعدات، 7 و10 المليون، احنا كنتمناو أننا نفتحو آفاقا جديدة والسكن للطبقة المتوسطة كذلك أنه يشملها هاذ الدعم، ليكون المغرب نموذجا يحتذى به بحول الله.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع موضوعه "إكراهات قطاع العقار بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

السي الدريسي تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

السؤال ديالنا، السيد الوزير، هو عن الحلول المقترحة لتجاوز إكراهات العقار في مجال التعمير نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس، السيد المستشار على السؤال ديالكم.

بالفعل قطاع مهم جدا، قطاع العقار ورافعة أساسية للاستثمار مهمة جدا، تيعطينا فرص الشغل وكتعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كيف ما كتعرفو فهاذ البداية ديال الولاية كانو عدة إكراهات، الأزمات المتتالية، "كوفيد"، حرب أوكرانيا، أدت لواحد التراجع كبير فهاذ القطاع،

تراجع مبيعات الإسمنت 10.65 وفقدان مناصب الشغل، انخفاض نسبة القروض الموجهة بالطبع هي تابعة للسكن، الأوراش، تراجع في الأوراش بـ 13.86.

وفي هاذ الإطار، تم اتخاذ عدة إجراءات للحد من هاذ الأثر:

- ✓ تأجيل سداد الأقساط البنكية؛
- ✓ تعليق أداء المساهمات الاجتماعية؛
- ✓ وتخفيض سعر الفائدة الرئيسي.

تبعا لهذا، هناك بناء سياسة عمومية جديدة في مجال السكن والتعمير، وهي اللي تكلمنا عليها.

ومن أجل النهوض بهاذ القطاع، تم فتح الحوار الوطني للتعمير والإسكان، اللي قامت به السيدة الوزيرة مع مختلف الفاعلين في القطاع، وهذا هو اللي أعطانا واحد الرؤية واللي تحت رؤية صاحب الجلالة، الله ينصرو، تم إطلاق برنامج الدعم المباشر للسكن خلال فترة 2024 و2028 الذي حقق نتائج مهمة.

- القيمة الإجمالية للمساكن التي تم اقتناؤها في إطار البرنامج: 41 مليار؛
- القيمة المضافة لقطاع البناء في هاذ القطاع ساهمت فيه الدولة بما يفوق 8.2 مليار؛
- والحجم الاستثماري في قطاع البناء والأشغال العمومية حوالي 200 مليار درهم سنة 2024؛
- القروض العقارية كذلك تم الزيادة فيها، كل هذا عمل تدار.

وبعض الإشكالات اللي مازال بالنسبة للعقار خصوصا في القرى، هناك عمل كبير تتقوم به الوزارة، كما جا في مشروع القانون ديال الوكالات الجهوية الحالي اللي خدامين فيه، القطاع القروي أعطيناه الحق ديالو في الوكالة، هناك أيضا الدورية ديال السيدة الوزيرة مع وزير الداخلية اللي اعطى بالنسبة لفتح مدار الدوائر، اللي طلع، طلعنا شوية باش يكون عندنا شوية ديال العقار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السي الدريسي، الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار التفاعل مع التوضيحات الواردة في جوابكم، نود في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي، السيد الوزير:

من باب الموضوعية لا بد، السيد الوزير المحترم، أن نشكركم على الجهودات المبذولة لتطوير القطاع، وهو ما تعكسه الدينامية الإيجابية المتواصلة في قطاع الإسكان والتعمير ببلادنا، من خلال تعدد البرامج والعمل التشريعي المتواصل في السياسة القطاعية، والمساهمة المهمة في التشغيل والاستثمار.

ثانيا، على هذا الأساس فإننا نتطلع، السيد الوزير، إلى مزيد من الإصلاحات الأساسية في القطاع من قبيل العمل على إخراج مدونة للتعمير، تكون شاملة لكل التشريعات الموزعة وذات الصلة بالقطاع.

إن إشكالية العقار التي تشكل العائق الأكبر أمام توسيع وتنويع العروض السكنية وإنجاز البرامج المتعلقة بالإسكان وإعداد الإسكان، كما يؤثر ضعف الوعاء العقاري على السوق العقارية وعلى حجم المبيعات ونسبة المعاملات العقارية، مما يسبب الاختلال في التوازن بين العرض والطلب، حيث ارتفع الطلب على العقار بالمغرب بنسبة 5.45% بينما شهد العرض انخفاضا بنسبة 3.12% سنة 2025.

في نفس السياق، نسجل ضرورة إيجاد حلول لإشكالية التمويل وصعوبة ولوج المنعشين العقاريين للقروض، بفعل التعقيدات والمؤسسات البنكية، وراكم اشرتو لها السيد الوزير، التي أضحت تطلب ضمانات أكبر، ناهيك عن ارتفاع أسعار الفائدة واستمرار تأثير التضخم وارتفاع أسعار المواد الأولية وأسعار مواد البناء على قيمة المنتوجات العقارية وكلفتها، وبالتالي تؤثر سلبا على أسعار البيع النهائي.

أضف إلى ذلك، السيد الوزير، الإكراهات الإدارية وطول المساطر، فرغم التنصيص في القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية على أجل 30 يوما، إلا أنها، للأسف، لا تحترم غالبا في منح رخص البناء والتعمير، خاصة رخص السكن وشهادة المطابقة، إضافة إلى تحديات السوق غير المهيكل وظاهرة (le noir) في القطاع.

نسجل كذلك، السيد الوزير، تعقيدات قانونية مرتبطة أساسا بضبابية وضعية العقار وتعدد الأنظمة العقارية وتعقيدات التحفيظ، خاصة أن 80% من الأراضي ببلادنا غير محفظة.

ثالثا، نتطلع كذلك، السيد الوزير المحترم، إلى تعزيز رهان العدالة المجالية في مجال الاستثمار القطاعي وفي برامج الدعم، إذ تتمركز 65% من الشركات العقارية في محور طنجة إلى الجديدة، ومنها 38% في جهة الدار البيضاء-سطات لوحدها، بينما باقي الجهات تبقى أقل جاذبية، خاصة في المناطق القروية الجبلية، حيث يكاد ينعدم الاستثمار العقاري المهيكل مما..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السي الدريسي شكرا، بارك الله فيك.

شكرا السيد الوزير.

كذلك غادي ننتقلو إلى السؤال الخامس موضوعه "المراكز الصاعدة".

الكلمة لأحد السادة من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيد كاتب الدولة،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم، السيد كاتب الدولة، عن التدابير والإجراءات التي تقومون بها من أجل تنمية المراكز الصاعدة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس، السيد المستشار على السؤال ديالكم.

بالفعل بالنسبة لهاذ المراكز الصاعدة كانت هناك واحد الدراسة اللي كانت تدارت تتخص 542 مركزا صاعدا على المستوى الوطني، حوالي تتخص 8 ملايين نسمة، 77 مراكز أولوية تهم حوالي 928 ألف نسمة، 12 مركز نموذجي تم التعاقد بشأنه لفترة 2025-2026، و24 مركز إضافي يتم التعاقد به بشأن 26-28.

بالنسبة لـ 12 مركز خصوصي نموذجي، درنا مركز في كل جهة، لفائدة حوالي 129 ألف نسمة، مليار و138 درهم كاستثمار عمومي مساهمة الوزارة بـ 400 مليون درهم مكونة الشطر اللي تيكون فيه هاذ المراكز، تتخص 48 حي ناقص التجهيز، فضاءات ومشروع لحماية البيئة 29، 10 ساعات عمومية، تم إبرام اتفاقية بخصوص الشطر النموذجي توجد المشاريع قيد الإنجاز.

يمكن نعطيوكم المناطق اللي تم التفعيل فيها.

بخصوص الشطر الثاني فهذا البرنامج، كنا درنا 12 وحدة نموذجية في كل جهة، الشطر الثاني فيه 24 مركزا صاعدا، عدد السكان 290 ألف نسمة، لحد الآن تدخل في 19 مركز، 5 دالبرامج في طور الدراسة والقيمة مليار و352 مليون درهم كاستثمار عمومي.

توجد هذه الاتفاقيات في مرحلة.. في طور التوقيع، المصادقة عند الجماعات المحلية، بالإضافة إلى المراكز الصاعدة اللي تكلمنا عليهم، تكلمنا على 12 وحدة نموذجية في كل جهة و24 حتى بالنسبة لسياسة المدينة.

بالإضافة إلى هاذ المراكز، تمت استفادة 37 مركز قروي صاعد من برامج الوزارة في إطار سياسة المدينة، مما يرفع نسبة تنزيل الشطر الأول لـ 77 مركز إلى ما يقارب 95%.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيد كاتب الدولة،

السيدة والسادة المستشارين،

إن الحديث عن المراكز الصاعدة يكتسي اليوم بعدا سياسيا وتنمويا حقيقيا، بالنظر إلى مواقعها داخل التحولات المجالية التي تعرفها بلادنا، وما يفترض أن تضطلع به من أدوار في تقليص الفوارق الترابية، ومواكبة التوسع العمراني وخلق شروط تنمية أكثر توازنا بين مختلف المجالات، غير أن هذا الورش، رغم أهميته، ما يزال يطرح العديد من علامات الاستفهام المرتبطة بمدى نجاعة السياسات المعتمدة وقدرتها على تحويل هذه المراكز إلى فضاءات جاذبة وقادرة على الاستجابة للحاجيات المتزايدة للساكنة.

المتتبع لواقع من هذه المراكز يلاحظ استمرار اختلالات واضحة تمس البنيات التحتية والتأهيل الحضري وشبكة الطرق والتطهير، إضافة إلى محدودية المرافق العمومية والخدمات الاجتماعية، وهو ما يطرح تساؤلات مشروعة حول نجاعة التدخلات العمومية المنجزة إلى حدود اليوم.

كما أن بعض هذه المجالات تعرف توسعا عمرانيا متسارعا، دون أن يواكبه تصور متكامل يضمن الانسجام بين النمو الديمغرافي ومتطلبات التنمية المحلية.

وفي مقابل الاعتمادات والبرامج التي تم الإعلان عنها خلال السنوات الأخيرة ما تزال فئات واسعة من ساكنة هذه المراكز تعبر عن انتظارات مرتبطة بتحسين جودة العيش وتأهيل المجال الحضري وتقوية جاذبية الاستثمار المحلي، خاصة وأن الرهان الحقيقي لا يرتبط فقط بإحداث تجمعات عمرانية جديدة، وإنما يخلق فضاءات قادرة على توفير شروط الاستقرار والتنمية والاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

إن تعزيز دور المراكز الصاعدة يقتضي اليوم رؤية أكثر فعالية في التخطيط العمراني وتنسيق أكبر بين مختلف المتدخلين، مع الحرص على تقليص الفوارق المجالية التي ماتزال قائمة بين المدن الكبرى وهذه المراكز، بما ينسجم مع التوجهات الكبرى للدولة في مجال العدالة الترابية والتنمية المستدامة.

السيد كاتب الدولة المحترم،

كل هاته المشاكل لا تقتصر على المراكز الصاعدة، بل تمتد كذلك إلى الجماعات الترابية القروية التي توجد بها دواوير يشملها تصاميم تهيئة.

كل هاته الجماعات عاجزة عن إخراج هاته التصاميم وهيكلتها، وأسوق مثلا في "جماعة لحضر" بإقليم آسفي التي يعاني سكانها من هذا المشكل، وقد سبق لنا أن قمنا بعدة مراسلات لإصلاح هاته الوضعية، لكن مع الأسف لايزال المواطنون يعانون من هاته الوضعية ومن هذا الحيف، نناشدكم السيد كاتب الدولة أن تقوموا بإصلاح ما يمكن إصلاحه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد المستشار على التعقيب ديالكم.

هنا غير بغينا نذكرو بأن كانت دراسة كتخص 542 مركزا صاعدا على المستوى الوطني، ما تدارت فيها حتى شي حاجة، حتى جات هاذ الحكومة وجات السيدة الوزيرة واعطات الانطلاقة ديال المراكز النموذجية اللي كملت.

12 مركز نموذجي تم التعاقد بها وكملت، وجا الشطر الثاني ديال 24 مركز إضافي، عمل كبير دار اللي كانت هناك دراسة ولكن ما كان عندها حتى شي تفعيل على الواقع.

عمل كبير كتقوم به الوزارة بالنسبة للعالم القروي ما داخلاش في هاذ النطاق ديال هاذ السؤال، ولكن بزاف ديال.. التغطية دارت ديال 84% ديال العالم القروي وتم التغطية بالوثائق ديال التعمير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السادس لفريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "البناء في العالم القروي".

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الوزير المحترم،

عن البناء في العالم القروي نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على السؤال ديالكم.

بالطبع العالم القروي مهم جدا ويجب التخطيط له لتقليص الفوارق الترابية وتحسين الجاذبية الاقتصادية.

النتائج:

- معالجة أسرع لطلب الرخص؛
- ارتفاع ملموس في عدد المشاريع المصادق عليها؛
- دينامية جديدة، وذلك بالإجراءات التي تم اتخاذها؛
- تبسيط مسطرة الترخيص بالبناء في الوسط القروي.

كما كتعرفو هناك استصدار الدورية المشتركة مع وزير الداخلية اللي كانت كتمكن من تحديد مدار الدواوير، والرقم المهم اللي نعطيكم هو تحديد 3824 دوار كخطوة أساسية لتنظيم البناء، مقابل اللي كان قبل 975 دوار تم تحديده قبل استصدار الدورية، شوف شحال ديال الفرق، تغطية 130.000 هكتار مقابل 15 هكتار قبل استصدار الدورية.

هذا العمل كلو دارتو الحكومة:

- ارتفاع عدد الساكنة المعنية بالتغطية من 550.000 نسمة إلى 800.000 نسمة؛
- تحسين مستوى تدبير دراسة الملفات اللي كان هناك واحد التعثر الآن ارتفاع عدد طلبات الرخص من 52.000 إلى 131.000 طلب، بزيادة 148%؛
- عدد المشاريع التي حظيت بالموافقة، من 28 طلعات لـ 71؛ زيادة 121% والمشاريع السكنية من 22 إلى 62 هاذو كلهم في المجال القروي.

بالموازاة مع ذلك، تمت:

- تغطية المجال القروي بجيل جديد من وثائق التعمير يهدف إلى وضع رؤية تنموية استباقية للعالم القروي، 84% الآن من الجماعات القروية مغطاة بوثائق التعمير، 84%؛
- المصادقة على 145 تصميم، نمو التكتلات القروية اللي كان هو هذا بالنسبة للتصميم، هذا بالنسبة للتكتلات القروية؛
- ملاءمة المنظومة القانونية من أجل النهوض بالمجالات القروية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير المحترم.

لا بد باش نطرحو معكم الموضوع اللي كيتعلق بالشروط ديال البناء والسكن فالعالم القروي بطبيعة الحال، وفهاذ الظرفية اللي هي كتميز بالإصلاحات اللي كتعرفها منظومة الوكالات الحضرية والقوانين ديال التعمير، وكنفتحو النقاش العمومي باش نعبؤو الشركاء والمتدخلين في التعمير والبناء فالعالم القروي لتسريع وثيرة إصدار وثائق التعمير الخاصة بالمجالات الريفية وبترسيم حدود الدواوير والتجمعات العمرانية القروية.

وهي فرصة لنا كمستشارين تجمعيين للدعوة إلى مراجعة جوهرية لمنطق التخطيط الترابي في العالم القروي، بما يسمح بتحويل العقار القروي إلى رافعة للتنمية المجالية، وهو ما يفرض على الوزارة وكافة المتدخلين وضع جيل جديد

من قواعد التعمير الخاصة بالمجالات القروية والريفية في إطار برامج مندمجة للتنمية للعالم القروي.

وبغيت نقول، السيد الوزير المحترم، بأنه حديث الساعة عند الخاص والعام فالعالم القروي هو المعايير ديال البناء، دابا نقول العالم القروي كيعيش فواحد المرحلة اللي هي صعيبة بزاف السيد الوزير.

إذن أي واحد كتلقاه دابا كيقول ليك أودي راه احنا تقهرنا، تقهرنا، احنا ماشي كنتهربو على المعايير ديال القانون ديال التعمير، السيد الوزير المحترم، وإنما بغينا واحد القانون يكون ديال العالم القروي خاصة، لأنه عندنا الناس ساكنين فالجبال، هاذوك الناس أش غنقول ليك بلا ما نحل شي موضوع، وإنما غنكتفي بهاذ القدر.

احنا كنطلبو بمعايير اللي هي كتنسجم مع العالم القروي بغض النظر على العالم الحضري.

وندعو بالمناسبة إلى مراجعة جوهرية للدورية المشتركة مع وزارة الداخلية عدد 160 بتاريخ 28 أبريل 2023 المتعلقة بمسطرة الترخيص بالبناء في الوسط القروي، والارتقاء بها إلى مرسوم واضح يحدد مسطرة مبسطة للترخيص بالبناء خارج المجالات الحضرية، ويتجاوز الإشكالات المرتبطة بسقف المساحة وترسانة الوثائق المعقدة والمستحيلة في حالات كثيرة، وينسجم مع مبادئ تبسيط المساطر الإدارية وتقوية آليات الدعم التقني التي توفرها الدولة من خلال المساعدات المعمارية والتقنية، فرصة لحل الإشكالات التي تعرفها الحواضر ونرى فيه وسيلة للتنمية الاقتصادية والمجالية وتعزيز التماسك الترابي والحد من التفاوتات، وهو التصور الذي ندعو إلى الأخذ به.

كما نستغل هذا السؤال للدفاع عن التصور القائم على ضرورة الانتقال من منطق التخطيط العمراني للمجالات الريفية إلى منطق تحرير التعمير في المجالات الريفية، بما يستلزمه هذا المنطق من وضع معايير عامة ومبسطة وتشجيع المبادرات الفردية للبناء في الأرياف، مع استحضار الإمكانات الكبيرة التي تسمح بها تقنيات الاستدامة البيئية والمعيار المتلائم مع البيئة.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا السيد الوزير، إلى بغيتو فيما تبقى لكم من وقت.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد المستشار على التعقيب ديالكم.

الوزارة واعية بالأهمية ديال المجال القروي، وهذا كيتبين فالعمل اللي قامت به في المراكز الصاعدة وبالنسبة لتحديد مدار الدواوير اللي قامت به، والدورية والارتفاع اللي اعطى ديال 3300 مدار، وكذلك الأخذ بالاعتبار المكانة ديال التخطيط القروي فالمشروع للوكالات الجهوية الآن اللي كان واللي أعطى واحد الحيز مهم باش يكون هناك واحد الالتفاتة كبيرة كيف ما تدارت فالأول باش نكملو عليها تدريجيا في المجال القروي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

آخر سؤال في هذا القطاع للاتحاد المغربي للشغل، موضوعه "النتائج الأولية لنظام الدعم المباشر للسكن".

تفضلي السيدة المحترمة الرئيسة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

نؤكد السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس، السيدة المستشارة على السؤال ديالكم.

كما تتعرفو تكلمنا على دعم السكن هو مهم جدا، والبرنامج اعطى واحد النتائج كبيرة جدا، هو اللي خلانا يمكن الأسر المغربية الولوج إلى سكن لائق بالاختيار ديالهم ما يكونوش مجبرين باش يمشيو واحد التجمعات سكنية، وهنا كنعطي الاختيار، هذا هو الفرق ما بين هاذ البرنامج والبرنامج اللي كان قبل ديال السكن الاجتماعي.

الفترة ديالو 2024-2028، الاستفادة من البرنامج، الأرقام أكثر من 100.000 مستفيد، مغاربة العالم 24%، 47% من النساء، 52% من الشباب، والقيمة الإجمالية اللي هي نعاودوها اللي هي 41 مليار درهم.

نحاولو ندوزو لمعطيات آخرين اللي ما تكلمناش عليهم، اللي كنظن مهمة أيضا، مكن برنامج الطبقة المتوسطة حتى هي تستافد وبالخصوص تمركز المستفيدين حسب العمالات والأقاليم، فاس المرتبة الأولى، برشيد، مكناس، الدار البيضاء الكبرى، القنيطرة، الجديدة، بنسليمان.

هاذ التمركز كيعطي نجاح بأنه استهدف أكبر للمدن الصغرى والمتوسطة التي لم تستفد بشكل كاف خلال برنامج اللي كان قبل.

كذلك بالنسبة لحاجة مهمة أيضا، هذا مكن باش ذاك النفقات الضريبية نقصت بواحد 2 مليار بالنسبة للبرنامج اللي كان ديال المجموعات السكنية، وهاذ البرنامج ديال دعم السكن المباشر مع البرنامج اللي كان قديم مكنا باش نديرو وحدات توصل لـ 99.000 وحدة في السنة، واللي ساعدت الآن وكتساعد باش نقضيو على مدن الصفيح اللي الآن 62 مدينة بدون صفيح، والعمل الآن راه هو غادي باش سنة 2028 ما يبقى عندنا حتى شي سكن صفيح.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة،

تعقيبا على جوابكم وعلى الأرقام اللي اعطيتونا، السيد كاتب الدولة، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على أهمية الدعم المباشر للسكن، باعتباره أحد الآليات الجديدة لتسهيل ولوج الطبقة الوسطى وذوي الدخل المحدود من الموظفين والعمال والمتقاعدين إلى السكن.

وهي فئات عانت لسنوات من ارتفاع أسعار العقار وكلفة التمويل وصعوبة الولوج إلى سكن يحفظ الكرامة والاستقرار الاجتماعي، غير أن نجاح هذا الورش الاجتماعي لا يقاس فقط بعدد الطلبات والملفات المعالجة، بل أساسا بمدى استفادة الفئات المستهدفة بشكل فعلي وبقدرته على توفير عرض سكني بأثمان معقولة، تناسب القدرة الشرائية للأجراء والطبقة الوسطى.

وعليه، فمن الضروري إعادة الاعتبار للدور الاستراتيجي للفاعل العمومي، ممثلا في مجموعة العمران بالنظر إلى ما راكمته المؤسسات السابقة كشركة التشارك والمؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء[3](l'ERAC) والوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق من أدوار مهمة في توفير السكن بأثمان معقولة لفائدة الموظفين والعمال والأسر محدودة الدخل ضمن مقاربة تعطي للبعد الاجتماعي مكانة أكبر في تأطير السوق العقارية.

واليوم وفي ظل الارتفاع المتواصل لأسعار العقار ومواد البناء والفوائد البنكية، فإن الحاجة أصبحت ملحة إلى إطلاق جيل جديد من المشاريع السكنية العمومية الموجهة للطبقة الوسطى والأجراء، عبر تعبئة الوعاء العقاري العمومي وتقديم تحفيزات حقيقية للمشاريع ذات البعد الاجتماعي، وتعزيز حضور المؤسسات العمومية المختصة في العقار كضامن لتوازن السوق، ضرورة التفكير في صيغ مبتكرة للتمويل من خلال استثمار جزء من مدخرات الأجراء المودعة لدى الصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وغيرهما، في إنجاز مشاريع سكنية بأثمان تفضيلية لفائدة الموظفين والعمال، بما يضمن مردودية مرتفعة وآمنة لهذه الصناديق وتحقيق بعد اجتماعي إضافي طال انتظاره؛

تثمين أدوار هيئات الأعمال الاجتماعية للإدارات والمؤسسات العمومية ومساهمتها في دعم ولوج منخرطيها إلى السكن، عبر ما تقدمه من إعانات وتسهيلات وما تبرم من اتفاقيات مع المنعشين، مما يستوجب دعمها والرفع من اعتماداتها المالية لتمكينها من لعب دور أكبر في تحسين أوضاع منخرطيها.

وختاما، نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل، أن الحق في السكن اللائق، لا ينبغي أن يبقى رهينا لمنطق السوق والدعم وحدهما، بل يتطلب عودة قوية للدولة ومؤسساتها العمومية والاجتماعية لضمان عدالة مجالية واجتماعية حقيقية وتمكين فئات واسعة من المغاربة من الحق في الاستقرار والعيش الكريم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

شكرا.

نشكركم السيد كاتب الدولة على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ونرحب بالسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

كاين سؤالين آنيين الموجهين طبعا للسيد الوزير حول "الحوار الاجتماعي"، والذي تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية غادي نمشيو مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

عن حصيلة الحوار الاجتماعي، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "حصيلة الحوار الاجتماعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلي، الأخت فاطمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

تانميرت السيد الرئيس.

نسائلكم حول حصيلة الحوار الاجتماعي السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الجواب على السؤالين.

السيد يونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

جوابا على السؤال اللي كيتعلق بالحصيلة ديال الحوار الاجتماعي، أود أن

[3] L'Etablissement **R**égionaux d'**A**ménagement et de **C**onstruction.

أقول على أنه الحمد لله ننهي هذه الولاية بحصيلة مشرفة، أكثر من 49 مليار ديال الدرهم ديال الالتزامات فالحوار الاجتماعي، التزامات مالية موزعة على عدد من المنجزات العملية والمهمة.

وبغيت غير نأكد أنه ما كان لهاذ المنجزات أنها تكون لولا الدور المهم والحاسم والبناء المشترك اللي كاين مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، من خلال دورات الحوار الاجتماعي المتتالية، والتي عرفت نقاشات مستفيضة ومفاوضات ما كانتش ديما ساهلة.

وللتذكير، فاستطعنا بفضل الحوار الاجتماعي أننا وصلنا إلى زيادة فالأجور لأكثر من 4.250.000 ديال الموظفين والمستخدمين، ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، استطعنا على أنه نرفعو من الحد الأدنى للأجور فالأنشطة غير الفلاحية بنسبة تقريبا 20%، بدينا الولاية بـ 2800 درهم فالخام ودابا وصلنا تقريبا لـ 3400 درهم، كذلك الحد الأدنى للأجور في القطاعات، في الأنشطة الفلاحية [4](SMAG) كذلك تقريبا 530 درهم ديال الرفع.

كذلك كان هنالك الرفع ديال 1000 درهم على شطرين، ومراجعة الضريبة على الدخل، اللي اعطات فالمتوسط 400 درهم بالنسبة للفئات اللي كنتمي للطبقات الوسطى.

كانت هنالك حوارات قطاعية قوية جدا ومهمة، استفاد منها عشرات الآلاف من الموظفين والموظفات منها: قطاع ديال التعليم 330 ألف ديال الموظفين والموظفات، رفع الحيف على عدد كبير من الشرائح اللي كاينة فهاذ القطاع، اللي خدمات لمدة كثيرة وطويلة وبعض المشاكل اللي كانت ربما طولات أكثر من 20 و25 سنة.

كذلك، كانت هنالك قطاعات أخرى بحال قطاع الصحة وقطاع التعليم العالي، وربما لن يسع الوقت أنني نسرد جميع ما تحقق في الحوار الاجتماعي، بما فيها مراجعة يعني الحد الأدنى باش يستفد الإنسان، أو حصة الاشتراك باش يستافد الإنسان من التقاعد من 10 سنين تقريبا، 3240 يوم إلى 4 سنوات 1320 يوم، مع ضمان استرداد المشاركة ديال يعني الأجير، وحتى كذلك الميزانية اللي كتخلص عليه من طرف، أو الاشتراك اللي تيتخلص عليه من طرف المشغل ديالو.

تنظن هاذي كلها كانت منجزات مهمة وأساسية وآخرها هو مشروع القانون الذي صادقت عليه الحكومة، والذي يهم حراس الأمن الخاص، اللي كيف ما تتعرفو كان من المطالب التي تطرح بإلحاح في هاذ المجلس، باش ما يبقاوشاي يخدمو 12 ساعة ويوليو يخدمو 8 ديال الساعات، ونحن سوف نبرمجها إن شاء الله معكم في القريب العاجل باش ننهيو هاذ الإشكال هذا بشكل نهائي وننصف فئة مهمة من الفئات ديال المجتمع المغربي ديالنا، وما يمثل ذلك من رمزية في هاذ المجال.

ونضيف على ذلك عدد من الأنظمة الأساسية وآخرها كان النظام الأساسي الذي يخص مفتشي الشغل الذين يحتفلون هاذ العام بالمئوية ديالهم، وتتعرفو مفتشي الشغل ماشي فقط القطاع ديال التشغيل أو الشغل، ولكن الأثر ديالهم على القطاع الخاص كلو في المغرب، وعلى يعني تقريبا أكثر من 5 دالمليون ديال الأجراء اللي كاينين المصرحين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أكثر من 4 دالمليون، عفوا، وأكثر ربما 300 ألف مقاولة.

إذن هاذي كلها إجراءات مهمة ما كانت لتكون لولا واحد الالتزام من الحكومة وواحد التنسيق على مستوى الوزارات المعنية وواحد القوة إرادية، وواحد الإرادة سياسية، وسياسة إرادية اللي كانت أساسية واللي ساهمت فيها النقابات والاتحاد العام لمقاولات المغرب وكذلك ممثلي المقاولات الفلاحية باعتبار توحيد المسار ما بين (le SMIG[5] et le SMAG).

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نناقش معكم هذا الموضوع ونحن على أعتاب نهاية هذه الولاية التي طبعها الجدية والمصداقية في تدبير مختلف الأوراش الكبرى والملفات الوطنية، وفي مقدمتها ملف الحوار الاجتماعي، الذي أحدث نوعية وتحول حقيقي وغير مسبوق في تعاطي المدبر الحكومي مع الشركاء الاجتماعيين والمركزيات النقابية.

اليوم، من باب المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا نحن ممثلي الأمة داخل هذا المجلس الموقر، وبعدما حرصنا على ممارسة كل أدوارنا الرقابية والتشريعية، فإننا نخلص بشكل قطعي على أن هذه الحكومة تمكنت من الانتقال من مرحلة كان يطغى عليها الوعود المؤجلة إلى مرحلة الوفاء بالعهود والالتزامات والمواثيق التي تعاقدت بموجبها مع المواطنات والمواطنين.

ويمكننا القول بأن بلادنا تمكنت من إرساء حوار اجتماعي ممأسس ومنتظم بأجندة كبيرة ونتائج محققة تبقى خرافية وغير مسبوقة، حيث أن كل الأرقام والمؤشرات تدل على أنها قوية تؤكد بالملموس بأننا فعلا أمام حكومة اجتماعية بامتياز، حكومة مسؤولة لم تختبئ وراء الأزمات، الزلزال، الجفاف، مخلفات كورونا، ولا وراء تصاعد التوترات والنزاعات المسلحة في محيط دولي وإقليمي ملتهب، بل عملت على الاستجابة لتطلعات الشركاء الاجتماعيين من خلال تنزيل حزمة من الإجراءات والتدابير الفعالة والتي كان لها أثرها المباشر على جودة حياة المغاربة في مختلف المناطق والجهات، وذلك تجسيدا للتوجيهات

[4] **S**alaire **M**inimum **A**gricole **G**aranti.

[5] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**aranti.

الملكية السامية وللرؤية الملكية المتبصرة التي تنتصر دائما للوطن وللإنسان.

السيد الوزير المحترم،

يحق لنا أن نفتخر بحجم هذا المنجز الحكومي الثوري، ونحن على يقين تام بأن خطابات التشكيك والتشويش لن تؤثر على حجم هذه المكتسبات التاريخية التي تحققت لبلادنا في ظل هذه الولاية الحكومية المشرفة.

اليوم، جميع الفئات بمملكتنا الشريفة تلمس ثمار حصيلة هذا الحوار الاجتماعي على كافة الأصعدة والمستويات، وتتطلع إلى تحقيق المزيد من المكتسبات، وهذا حق مشروع لأنها واعية أنها أمام حكومة مسؤولة وذات مصداقية تفي بجميع الالتزامات.

الحكومة استطاعت الرفع من منسوب الثقة في المؤسسات بعدما تمكنت من توسيع الحماية الاجتماعية وتعزيز القدرة الشرائية للفئات المتوسطة والمعوزة والحفاظ عليها، عبر رزمة من الإجراءات ليبقى ثمن البوطة والخبز، النقل العمومي، الماء والكهرباء... دون زيادات في ثمنها الأصلي.

لأجل ذلك كله، السيد الوزير، نطالبكم بمواصلة الاشتغال بنفس الروح والدينامية، لأن نجاح هذه الحكومة هو نجاح لبلادنا أولا وأخيرا.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لك السيدة الرئيسة فاطمة، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيد الوزير،

إن تقييم حصيلة الحوار الاجتماعي لا ينبغي أن يتم بعدد الاجتماعات أو البلاغات، بل بما تحقق فعليا للأجراء والموظفين وعموم المواطنات والمواطنين.

هل تحسنت الأجور فعلا؟

هل تم حماية القدرة الشرائية؟

هل احترمت الالتزامات السابقة والحريات النقابية؟

من هذا المنطلق، نعتبر في مجموعة (CDT)[6] أن حصيلة الحوار الاجتماعي رغم بعض المكتسبات الجزئية التي انتزعت بعد معارك نضالية طويلة خاضتها الطبقة العاملة، تبقى دون انتظاراتها وتطلعاتها، لأن الأزمة الاجتماعية مركبة، أزمة أسعار وأزمة دخل وأزمة تشغيل وحماية وأزمة توزيع غير عادل للثروة والدخل.

أما بخصوص القدرة الشرائية، فإنه لا يكفي القول أن التضخم تراجع في المؤشرات العامة، لأن الأسعار التي ارتفعت خلال السنوات الماضية لم تعد إلى مستوياتها السابقة، فالمواطن يعاني كلفة الغذاء والنقل والسكن وفواتير الماء والكهرباء ومصاريف الصحة والتمدرس، لذلك فإن الزيادات المحدودة في الأجور لا تستطيع وحدها تعويض ما فقدته الأسر خلال موجة الغلاء والتضخم التراكمي وبسبب المضاربات والاحتكار.

السيد الوزير،

لقد انتقل حجم دين الأسر وضمنها الطبقة العاملة من حوالي 411 مليار درهم سنة 2023 إلى حوالي 427 مليار درهم سنة 2024، وهذا يعني أن جزءا مهما من دخل الأسر أصبح موجها لخدمة الديون بدل تلبية الحاجيات الأساسية من عيش وسكن وصحة وتعليم، وهذا يرتبط بسؤال توزيع الثروة والدخل، من يستفيد من الثروة التي ينتجها الاقتصاد الوطني؟

لهذا كان مطلبنا الأساسي خلال جولة الحوار الأخيرة هو الزيادة في الأجور والمعاشات وتخفيض الضريبة على الدخل واتخاذ إجراءات ملموسة لحماية القدرة الشرائية للمغاربة، وتنفيذ الالتزامات السابقة، سواء مركزيا أو قطاعيا، ومعالجة ملف الأطر المشتركة وتوحيد الحد الأدنى للأجر الصناعي والفلاحي واحترام مدونة الشغل والتصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وفي الأخير، نؤكد في مجموعة (CDT) أن الحريات النقابية تشكل شرطا أساسيا لأي ديمقراطية حقيقية ولإنجاح أي حوار اجتماعي جاد، إذ لا معنى للتفاوض في ظل استمرار التضييق على العمل النقابي وعدم احترام مدونة الشغل.

وفي هذا السياق، نؤكد في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن نتائج آخر جولة من الحوار الاجتماعي لم تكن في مستوى انتظارات الطبقة العاملة، وستواصل نضالها عبر المسيرات الاحتجاجية الجهوية ليوم 17 ماي الجاري، احتجاجا على ارتفاع الأسعار والغلاء المتصاعد، ومن أجل الزيادة العامة في الأجور والمعاشات وحماية القدرة الشرائية واحترام الحريات النقابية وتنفيذ الالتزامات السابقة.

وهو ما يفرض على الحكومة التعجيل بالتجاوب مع هذه المطالب العادلة والمشروعة، والحكومة لها الإمكانات لذلك من خلال ارتفاع نسبة النمو، سنة فلاحية متميزة، ارتفاع المداخيل الجبائية وانتعاش اقتصادي ومالي للعديد من القطاعات.

لذلك، فعلى الحكومة الالتزام بدينها الاجتماعي قبل نهاية ولايتها.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير بغيتي فيما تبقى لكم من الوقت، تفضل.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

[6] **C**onfédération **D**émocratique du **T**ravail.

وكنتفهم المداخلات.

أولا، كنظن للعدل فقط، ما فيها باس أنه، لننصف هاذ الحوار الاجتماعي على أنه أدى واحد الدور مهم جدا، والدليل هو أنه في البداية ديال الحوار الاجتماعي في 2022 باقي عاقل في اللائحة ديال المطالب اللي قدموها الشركاء الاجتماعيين مشكورين كانت مطالب عندها 30 سنة لم تلبى من حكومة إلى أخرى، حسبو شحال ديال الحكومات في 30 سنة.

فهاذ الحكومة والأغلبية ديالها اخذات واحد الموقف شجاع أنها بدات الحوار الاجتماعي في بداية الولاية ما خلاتوشاي حتى لنصف الولاية ولا أواخر الولاية باش تواجه بشكل مباشر وحثيث الإشكالات اللي مطروحة.

أنا كنتفق على أنه كاين واحد العدد ديال الإشكالات وجات في الكلمات هي معقدة ومركبة، وعليها خصها كذلك أجوبة اللي تكون قوية جدا، كنظن أن المبلغ اللي تكلمت عليه هو مبلغ حقيقي اللي سمعتو ديال 49.7 مليار ديال الدرهم، هذا ماشي مبلغ خيالي ولا يعني افتراضي ولا كاين، هذا مبلغ حقيقي تيخرج من صناديق الدولة من أجل الحوار الاجتماعي، وأنا ما تكلمتش على أمور أخرى اللي تدارت بجانب الحوار الاجتماعي المباشر.

بطبيعة الحال المهم اليوم، هو أننا نعترفو على أننا عندنا واحد الحوار اجتماعي، وهاذ الحوار الاجتماعي اللي عندنا راه خدام، وعدد الاجتماعات اللي عقدنا مع النقابة ديالكم ولا مع النقابات الأخرى في مواضيع قطاعية ووطنية هو اجتماعات مهمة، وأدت إلى نتائج، وكنظن أن هاذ الشي اللي درنا هو المسار الصحيح باش نكملو فيه في المستقبل، وما يبقاش عندنا شي مشكل سميتو الحوار الاجتماعي كما كان في السابق، تولي واحد الحاجة عادية، كيتطرح مشكل، كنجلسو كنعبأو الوسائل وكنجاوبو على انتظارات المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤالين الموواليين الآنيين غادي تجمعهما وحدة الموضوع وغادي نعرضهم دفعة واحدة.

والبداية مع السؤال الآني لفريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "تقدم برنامج التدرج المهني".

تفضل السيد المحترم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس،

السيد الوزير، أنا بغيت نسولكم اليوم على هاذ المفهوم ديال تقدم التدرج المهني.

ما كرهتش اليوم تعطيونا توضيح ومن خلالنا للرأي العام الوطني، أشنو هو بعدا المقصود بهاذ التدرج المهني؟ أشنو هو المضمون ديال هاذ البرنامج؟ أشنو هي الحصيلة ديالو الحقيقية؟ يعني فيما يتعلق بولوج سوق ديال الشغل.

والسيد الوزير، اليوم أنا كنشوف واحد القرار ديالكم اللي درتوه، خرج نهار 04 ماي اللي حددتو فيه تقريبا 606 ديال المجالات اللي خضعتوها لهاذ القضية ديال التدرج المهني، بغينا نعرفو أشنو هو الفرق ما بين التدرج المهني والتخصص المهني؟ والتأهيل المهني والتقني المهني؟

السؤال ديالنا في الحقيقة كيلامس واحد الجانب ديال اليوم كاين واحد المفارقة عندنا فسوق الشغل، المقاولة تعاني، تتقول لك أنا ما كنلقاش اليد العاملة الكفأة المؤهلة، واحنا كنتكلمو على البطالة اللي اليوم كنتكلمو على 13 كاين اللي كيتكلم على 10 وكنتكلمو على الثلثين ديال هاذ الناس اللي كيعانيو العطالة اليوم هوما ناس ما عندهومش دبلوم، يعني حتى الشهادة الابتدائية ما عندهومش.

إذن إيلا غنتكلمو اليوم، السيد الوزير، على الإدماج ديال هاذ الناس فهذا، أولا أنتوما وزير ديال الإدماج الاقتصادي والمقاولة، اليوم إيلا شفتو هاذ القطاع ديال التكوين المهني، في الفلاحة عندهم معاهد ديالهم، الصناعة التقليدية عندهم معاهد ديالهم، السياحة عندهم معاهد ديالهم، جميع القطاعات كتلقى عندها معاهد ديالها، أشنو هي الفكرة اللي يمكن تكون اليوم باش تكون عندنا واحد الالتقائية باش أننا نخدمو فتصور واحد فجميع المجالات؟

السؤال الثاني هو اليوم تتتكلمو على أن للأسف المغرب عندنا هذاك الولوج المفتوح للمهن، اليوم اللي بغا يدير مخبزة تيحل تيديرها، اللي بغا يدير محل ديال كراج ديال ميكانيك يديرو، بغا يدير ورشة ديال إصلاح ديال الكهرباء ديال السيارات إديرها، اللي بغا إدير شي حاجة تيديرها، بغا يدير مصبنة يديرها.

أنا تنقول اليوم هاذ الفئات يعني اليوم مع أنه ما مطلوبش يعني هاذ الناس اللي غيديرو التدرج ما مطلوبش منهم أنه يكون عندهم واحد التكوين أكاديمي كبير، يعني واش ما كيناش الإمكانية أنه نفرضو اللي بغى يدير مصبنة يكون عندو واحد الدبلوم، اللي بغى يدير مثلا مخبزة، هاذ الخبز اللي تناكلو احنا اليوم كمغاربة كاملين راه شتو هاذ الظاهرة اليوم ديال المخابز اللي ولات اللي جا تيحل، تيبدا تيطيب الخبز كما عجبو، يدير اللي بغى دالسكر ويحسب دقيق كما بغى ويدير كما بغى وحتى واحد ما تيتحاسب معاه.

تنقول اليوم باش أننا هاذ الناس هاذ.. لأن هاذ التدرج إيلا درناه اليوم وخسرنا هاذ العدد دالفلوس اليوم، لأن الدولة تتحمل واحد الجزء من الدعم باش تدير هاذ التأهيل هذا، اليوم هاذ الناس واش ما تتشوف معايا السيد الوزير، أنه باش نحافظو لهم على المكانة ديالهم أننا نفرضو أن بعض المهن يكون فيها دبلومات باش ندخلها.

المسألة الثانية، عندنا واحد العدد ديال.. ونعطي مثال بسيط، ديال التمديد، احنا واحد العدد ديال الناس خدامين بحال واحد ما عرفتش واش نهضر على هاذ المكتب الوطني للصيد البحري فالدار البيضاء، عندنا واحد

تمددو له 3 سنوات، 4 سنوات، ومن بعد درنا معاه تعاقد كيفاش غتوصل النوبة لهاذ الشباب اليوم اللي كان بغيناه باش أنهم يولجو للسوق ديال الشغل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثاني للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في نفس الموضوع.

المستشار السيد محمد حلمي:

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن حصيلة وآفاق برنامج التدرج المهني ومدى مساهمته في إدماج الشباب في سوق الشغل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

تفضل، تفضل.

في حدود 6 دقائق.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سؤال وجيه التدرج المهني هو واحد النمط ديال التكوين، 20% دالوقت ديالو تيدوز في التكوين النظري، و80% دالوقت ديالو تيكون تطبيقي، أي أنه الإنسان تيكون خدام، علاش احنا فالحكومة فكرنا أنه خص يكون عندنا هاذ النمط ديال التكوين؟

حيث هاذ الشي اللي جا فالأسئلة ديالكم، أنه واحد العدد ديال الناس ما عندهمش واحد الحرفة، واحد المهنة وبالتالي غيستعصى عليهم يدخلو لسوق الشغل، وما يمكنلهمش يدوزو وقتهم كلو في السبورة والطباشير، يعني في المسائل النظرية.

وفي نفس الوقت المدة ديال التكوين ما خصهاش تكون طويلة بزاف، لأن الإمكانات اللي عند الإنسان باش ينوض وباش يخلص التنقل وباش يمشي وباش يجي وباش هذا.. ما تتكونش متوفرة، زائد السن ماشي ضروري هاذ الشي الإنسان تيديرو وهو صغير يقدر يديرو وهو كبير شي شوية، ماشي ضروري.

فهاذ الشي كامل جعل على أنه شفنا أشنو هوما الأنماط ديال التكوين ديال هاذ (les NEETs[7]) ، بالخصوص هاذ غير حاملي الشواهد، لقينا على أنه فالتجربة في المغرب كلو ما كناش تنفوتو من 9000 حتى 20.000 فالعام (maximum)، اللي تنديرو في هاذ التدرج المهني بينما نسبة العاطلين غير الحاصلين على شواهد راه تقريبا 900 ألف، إذن كان خصنا 100 عام غير باش نقدرو نتعاملو مع هذاك المخزون اللي عندنا ديال العاطلين اللي ما عندهم حتى شي شهادة.

التدرج المهني، إذن درنا برنامج الوزارة ديال الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات هي اللي تتدبرو، فيه واحد العدد دالقطاعات فلاحية، عمليا أنه كل واحد تيقرا التدرج المهني بعدا خصو فين غيقرا التدرج المهني، ما غيقراهش فالمعهد ديال التكوين المهني، 80% دالناس اللي تيديرو التدرج المهني وكثر ما تيدرهمش في وسط (les instituts) تيديروهم في بلاصة ديال الخدمة فين تيخدم، إيلا كان فالقطاع ديال الصناعة التقليدية تيديرو في (le centre) ديال الصناعة التقليدية ولا كاع فالورشة فين كاين الخدمة، باش تيقرى وتيخدم فنفس الوقت.

التدرج المهني تياخذ فيه الإنسان دبلوم، ما تيديرش هاذ الشي كامل وتيخرج خاوي الوفاض، وهذاك دبلوم سانية فيه الدولة وسانية فيه هذوك الناس اللي تيقريو على حساب القطاع، كاين فالفلاحة، كاين فالصيد البحري، كاين فالصناعة التقليدية، كاين في (tourisme)، كاين في المهن ديال الأمومة وديال المساعدة الطبية، كاين واحد العدد ديال اسميتو.

فعبد ربه أول حاجة مشيت تنشوف، بعدا وقعنا مع هاذ الناس كلهم ودرنا لهاذ عباد الله كلهم (l'assurance) ديالهم، وفهاذ الساعة اللي تتكلم معك فيها يعني انطلق التكوين بالنسبة 45.000 ديال المتدرجات والمتدرجين، ما عمرنا فتنا 20.000 فالسابق، احنا دابا تنتكلم لك على 45.000 في هاذ الساعة اللي تنتكلم معك فيها برسم سنة 2026.

بقى عندنا واحد عدد الإشكاليات خصهم يتحلو، راه هوما حلياهم، المشكل الأول هو أش غيقراو هاذ الناس؟

مشينا عاودنا هذاك القرار اللي شفتي ديال 4 ماي، فعلا هو واحد القرار وقعت اللي درنا فيه الإعادة ديال (les métiers) المهن اللي غيتقراو فالتدرج المهني، 606 ديال المهن، كل مهنة، حيث هاذ التدرج المهني تيعطي الدبلوم وراه الناس ديالو تيخدمو، الهدف ديالنا هو 100.000 فهاذ العام، احنا دابا (Déjà 45.000) راه بداو وراه احنا غاديين طالعين، إن شاء الله، مع جميع الشركاء ديالهم.

ف 606 ديال المهن كل مهنة كيفاش تقرا؟ أشنا هوما التعلمات اللي خصهم يكونوا؟ أشنو هوما الكفاءات؟ كيفاش خص يدير (la pratique) كيفاش خص يدير (la théorie) باش تيجمع ذاك الشي كامل، كاين اللي فيهم 6 أشهر، كاين اللي فيهم 11 شهر، كاين اللي فيهم 22 شهر، على حسب القراية كي دايرة، ولكن عرفت كيفاش؟ هو تيدخل تيقرا دابا سيمانة ذاك الشي ديال

[7] **N**ot in **E**ducation, **E**mployment or **T**raining.

النظري وتيدوز نيشان من بعد تيدوز لذاك الشي ديال التطبيقي، ويخدم شي شوية وعاد ثاني يرجع ويدير واحد (un niveau) عاود ثاني نظرية وعاود ثاني يرجع، باش تيبقى غادي، جاي بحال هكا.

ورفعنا من التكلفة اللي تنخلصوها، حيث تنخلصو على كل واحد 5000 درهم في السنة بهاذيك المؤسسة اللي تدير لو التدرج المهني، ايلا كانت مقاولة أو إيلا كان شي (atelier) وإيلا كانت شي (hôtel) ولا على حسب، علاش؟ لأنك خصك تشري لو المواد الأولية، كاين اللي تيدير الطرز، كاين اللي تيدير الإلكترونيك، كل واحد واش من مهنة تيدير، درنا حتى (intelligence artificielle) ودرنا حتى (Coding) هاذ الشي كامل دخلناه.

إذن الحاجة الأولى هي المهن، الحاجة الثانية هي السن، مشيت للجهة ديال الرشيدية وبعض الدواوير تما وشفت واحد العدد التعاونيات تيديرو التدرج المهني، ولكن النساء اللي تما تيديرو مثلا كسكسو، يعني تيوجدو كسكسو اللي تيتباع، عندهم فوق 40 عام، وكانو مقصيات من التدرج المهني، فأنا رفعت السن لخمسين سنة باش يقدرو الناس اللي كل واحد على حسب السن ديالو، على حسب هذا باش يقدر يدخل فالتدرج المهني ويدير واحد العمل ديالو.

إذن هذا واحد البرنامج مهم وأساسي باش نقدرو نجاوبو به على واحد المعضلة ديال البطالة، ولكن بشكل عملي خصوصا بالنسبة لغير حاملي الشواهد.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الوزير المحترم على المعطيات اللي قدمتوها لنا وعلى العرض وعلى الأرقام المقدمة بخصوص حصيلة برنامج التدرج المهني.

في الحقيقة، السيد الوزير المحترم، الطريقة ديال التدرج المهني اعطات الأكل ديالها، واحنا تنعرفوها، باللي هي الطريق الصحيح.

ولكن السيد الوزير، نخاف بأن هاذوك اللي تيديرو التدرج المهني واش مأهلين؟ واش عندهم ثقافة اللي يمكن يسايرو هاذ التدرج المهني ويسايروكم حتى انتوما في الأفكار ديالكم وفي المعطيات اللي تتعطيوهم، السيد الوزير، ويخرجو هاذوك التلاميذ أو الطلبة يخرجو فالمستوى المطلوب، وفالمستوى اللي خص المقاولة تشدهم وهوما يكونو في مأمن؟

هنا، السيد الوزير، تنعرفو باللي أننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن هذا البرنامج يشكل خيارا استراتيجيا لمعالجة معضلة بطالة الشباب، ويجعل المقاولة شريكة حقيقية في إعداد الكفاءات.

وفي هذا الإطار، لا بد أن نسجل بعض الملاحظات:

أولا، الأرقام التي تم عرضها مطمئنة، على مستوى عدد المستفيدين، لكن التحدي الحقيقي ليس في عدد المتدربين، بل في نسبة إدماجهم الفعلي داخل سوق الشغل بعد نهاية التكوين.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، تعزيز قابلية التشغيل، قابلية التشغيل لا تعني فقط اكتساب مهارة تقنية، بل تعني أيضا عدة مهارات تطلبها المقاولات اليوم، ونقترح إدماج وحدات تكوينية في الذكاء الاصطناعي واللغات الأجنبية والتواصل المهني، لضمان مسالك التدرج حتى يكون الخريج جاهز للمنافسة الوطنية والدولية.

ثالثا، الاستجابة لحاجيات المقاولات، وهنا السيد الوزير، كنعرفو حاجيات المقاولات، وأنتم على علم وعندكم كفاءة وأنتم كنعرفكم باللي متبعين المقاولات كيف ما كان التخصص ديالها وأنتوما كتعرفو هاذ المسائل، وبغينا هاذ التدرج المهني السيد الوزير، وأنتوما كتشرفو عليه ينجح ويكون عندكم واحد اليد فهاذ التدرج المهني، وتبقى بأن الذاكرة تبقى مرسوخة بأن هاذ الحكومة وهاذ السيد الوزير هو من خطط لهاذ التدرج المهني ونجح فيه، واحنا لابد كنشجعكم، واحنا دائما..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير عندكم 20 ثانية إيلا بغيتو؟

شكرا.

إذا، بغيتو، تفضلوا.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

بعجالة، شكرا السيد المستشار على الجواب ديالكم وعلى التعقيب ديالكم.

فعلا هو دبا التدرج المهني ما تيكونش فالمدرسة، تيكون فـ (le centre) ديال التدرج المهني.

ودابا احنا خدامين باش كنوجدو 30 ألف وحدة لاستقبال هاذ 100.000 ديال المتدرجين والمتدرجات.

وهذا هو الموضوع باش ما كيقراش كاع السيد على برا، كيقرا الداخل فوسط البلاصة اللي كتخدمو وكيوقع، بالعكس احنا خايفين الناس كيبداو التدرج المهني وما كيكملوهش لأن كيمشي يخدم وكيخلي الدبلوم.

دابا هذا هو المستجد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الخامس موضوعه "مستجدات النظام الأساسي لمفتشي

الشغل".

الكلمة لأحد السادة من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حول مستجدات النظام الأساسي لمفتشي الشغل، نسائلكم السيد الوزير المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال على مفتشي الشغل هو مهم، لأن كيف ما قلت مفتشي الشغل ماشي فقط موظفين تابعين لوزارة التشغيل، هم المرآة ديال الحكومة كلها فالدور الرقابي والمواكبة ديال القطاع الخاص، إيلا وقعو اختلالات أو نزاعات اجتماعية، فمفتش الشغل كيكون عندو واحد الدور مهم، إما باش يستبقها باش ما توقعشاي أو باش يدير الصلح ما بين المشغل والشغيلة.

وبالتالي واحد الدور مهم وأساسي جدا تيدور عليه كاع هاذ الشي اللي تتكلمو عليه، بما فيه التشغيل وتثبيت الوظائف وواحد العدد ديال الأمور.

فاحنا كان واحد الانتظار ديال تقريبا عقدين ديال هاذ الهيئة ديال مفتشي الشغل اللي فيها تقريبا 600 ديال المفتشين والمفتشات فالمغرب، فيهم كذلك أطباء وفيهم مهندسين مكلفين بتفتيش الشغل، والانتظار كان مهم، لأنه الإمكانيات اللي كانت عندهم باش كيقومو بالأدوار التفتيشية ديالهم، وبالمناسبة فكل مفتش وكل مفتشة عندهم واحد البرنامج ديال التفتيش فكل الأسبوع واحد العدد ديال الوحدات خصهم يمشيو ليها فواحد التوزيع جغرافي وقطاعي.

فما كانش للأسف الإمكانيات المتاحة كتسمح ليهم باش يديرو هاذوك الزيارات بعدا بواحد الشكل محترم.

وثانيا، ما كان حتى شي تشجيع ديال المفتشين والمفتشات إذا تفادو اندلاع أزمات أو نزاعات اجتماعية، وبالتالي كتلقى مفتش الشغل راه خدام لمدة أشهر فباش ما يندلعش واحد الإضراب أو لا واحد النزاع فردي ولا يكون نزاع جماعي ووفق ما بين المشغل وما بين الشغيلة ولا ما بين النقابة، ولكن لا يجازى على هاذ العمل، يعني كان يمكن لو يبقى جالس في البيرو ويتسنى حتى تنوض شي حاجة ويدير يكونسطاطي اللي خصو يكونسطاطي حسب مقتضيات مدونة الشغل.

فخلقنا لهم واحد المنحة كتكافأ هاذ العمل هذا، لأن هو اللي كيجعل أنه الأداء ديالهم يكون واحد الأداء متميز لصالح المجتمع، إذن هذا هو اللي درناه وكنعاود نقول لكم بعد أزيد من عقدين تقريبا، أقل شوية من عقدين ديال الانتظار، درنا واحد نظام أساسي جديد فيه واحد الاعتراف لهاذ الهيئة المحترمة بشكل يعني متجرد وهو ملكية لجميع مفتشي ومفتشات الشغل وكان الفضل للنقابات كذلك اللي كان عندنا معهم واحد النقاش مهم ومستفيض في هاذ المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الرئيس في إطار التعقيب طبعا.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، السيد الوزير المحترم، لا يسعنا إلا أن نثمن مصادقة مجلس الحكومة على مشروع المرسوم رقم 2.26.370 باعتباره خطوة مهمة في مسار الإصلاح وتأهيل هيئة تفتيش الشغل، وهي الهيئة التي تضطلع بأدوار استراتيجية في تنزيل السياسة العمومية في مجال التشغيل وحماية الحقوق الأساسية للأجراء وضمان احترام التشريع الاجتماعي داخل المقاولات.

السيد الوزير المحترم،

إن العناية بالموارد البشرية إرادة سياسة صادقة وليست شعارات للمزايدة، لذلك نهنئكم على إصراركم على إقرار تعويض جديد لهذه الفئة مما يشكل جوابا عمليا على انتظارات هذه الفئة بعد سنوات طويلة من المطالبة بتحسين وضعيتها المهنية والمادية.

كما أن توسيع الاستفادة لتشمل الأطباء والمهندسين المكلفين بتفتيش الشغل، يعد مكسبا مهما بالنظر إلى الأدوار الحيوية التي يقومون بها في مجال مراقبة شروط الوقاية من المخاطر داخل فضاءات العمل.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نعتبر أن هذا الورش ينسجم مع التوجيهات الكبرى للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الذي تقوده الحكومة، خاصة في ظل التحولات التي يعرفها سوق الشغل، وما يفرضه ذلك من تحديث لآليات المراقبة والمواكبة والوساطة الاجتماعية.

السيد الوزير المحترم،

نعلم جيدا حجم الإرث الثقيل في هذا المجال، لذلك نتقاسم معكم قلقكم من الإكراهات الموضوعية التي لا تزال مطروحة، فعدد مفتشي الشغل الذي لا يتجاوز حوالي 600 مفتش على المستوى الوطني يظل محدودا مقارنة بحجم النسيج الاقتصادي الوطني، وتزايد عدد المقاولات والوحدات الإنتاجية وتعقد النزاعات المهنية، وكذلك الصعوبات التي تعترض تنزيل رؤيتكم الشمولية

التي تتضمن تعزيز الموارد البشرية وتحديث وسائل العمل وتسريع الرقمنة وتقوية التكوين المستمر، بما يمكن هذه الهيئة من أداء مهامها بكفاءة وفعالية أكبر.

السيد الوزير المحترم،

إننا نثمن هذا التقدم ونعتبره لبنة أساسية في إنصاف هيئة ظلت تنتظر لأزيد من عقدين، ونحن على يقين أنكم ستعملون على تسريع مساطر استكمال هذا الورش الإصلاحي، فالاستثمار في جهاز تفتيش الشغل هو استثمار مباشر في الاستثمار الاجتماعي وفي حماية التوازن داخل سوق الشغل، وفي ضمان شروط العمل اللائق الذي يشكل أحد أعمدة النموذج التنموي الجديد في المغرب.

وفقكم الله.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

بغيتو ؟

شكرا.

إذن غادي ننتقلو إلى السؤال السادس موضوعه "محاصرة معضلة البطالة"، هذا السؤال ديال فريق الاتحاد العام للشغالين.

تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة سلمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

عن محاصرة معضلة البطالة، نسائلكم السيد الوزير ؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

ظاهرة البطالة كيف ما كتعرفو ظاهرة معقدة وقوية في العالم كلو والحكومة كان عندها واحد التعامل معها بشكل عقلاني وبشكل دقيق حسب المحطات اللي كنا فيها، بدينا في البداية دالولاية الحكومية لم يكن هنالك نمو اقتصادي، لم يكن هنالك خلق لمناصب الشغل، مازال الظاهرة ديال "كوفيد-19"، مازال عدد ديال الإشكاليات.

فدرنا برامج ديال هاذاك الوقت، بحال برنامج ديال أوراش اللي اعطى واحد العمل، واخا مؤقت، ولكن خدم تقريبا 235 ألف ديال المواطنات والمواطنين.

بعد ذلك، كان علينا أننا ننتقلو لواحد المرحلة يعني هيكلية باش نواجهو فيها الإشكال، والحمد لله بدات كتعطي النتائج ديالها، رغم أننا فقدنا فهاذ 5 سنين واحد العدد ديال مناصب الشغل فالمجال الفلاحي وأغلبيتها مناصب شغل غير مؤدى عنها، تقريبا 500.000، إلا أننا نجحنا فخلقنا فعدد من القطاعات من 2021 لدابا، يعني تقريبا 851.000 منصب شغل فالقطاعات غير الفلاحية.

والسنة الماضية عرفت خلق أكثر من 230.000 منصب شغل، الصافي تقريبا 193.000 منصب شغل، فقدنا فقط 40.000 منصب شغل فالمجال الفلاحي، ولكن العام اللي قبل منو فـ 2024 راه فقدنا 135.000 منصب شغل، وفي العام اللي قبل منو فـ 2023 راه كنا فقدنا 150.000 منصب شغل.

إذن، اليوم راه احنا غاديين فواحد الاتجاه يتحسن، نسبة البطالة انخفضت فالإحصاء القديم من 13.8% لـ 13% دابا عندنا هاذ الإحصاء الجديد اللي كيعطي 10.8% هو فالحقيقة اللي كان خصو يكون من ديما، لأنه كيحسب عدد العاطلين الباحثين على الشغل مقابل واحد الأجر، لأن هاذي هي الخدمة ديال بصح، اللي كتخدم فيها وكتخلص فيها وكتقدر تكون عندك واحد الحياة يعني اجتماعية، إذا بغيتي تاخذ الكريدي كتاخذ الكريدي، وكان عندنا واحد العمل واحد آخر، هو واخا كيتسمى عمل ولكن ما فيهش الأجر، يعني هذا هو، فبالعكس احنا مزيان نتحاسبو على خلق مناصب الشغل اللي كتأدي بالمواطن إلى الرقي الاجتماعي، وكنظن هاذ الشي اللي كنقلبو عليه كاملين، وأنا رهن إشارتكم إيلا كانت معطيات أخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة، تفضلي.

المستشارة السيدة سلمة زيداني:

السيد الرئيس،

نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أن البطالة هي أكبر معضلة تواجه الشاب المغربي اليوم، كما نسجل مع كامل الأسف أن الحصيلة في مجال التشغيل مازالت بحاجة إلى مجهودات أكبر، وعلى الخصوص لانخراط أقوى للقطاع الخاص، ومع إدراكنا للسياق الدولي الصعب ولنتائج توالي سنوات الجفاف، نؤكد أن نسب النمو التي يتم اليوم تقديمها لا تنعكس بالقدر الكافي على سوق الشغل، وهو ما يؤكد استمرار ضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، خاصة لفائدة الشباب وحاملي الشهادات.

كما أن عدد كبيرا من مناصب المحدثة، يظل مرتبطا بقطاعات هشة أو موسمية، وفي حين يستمر اتساع القطاع غير المهيكل الذي يحرم الملايين من الحماية الاجتماعية والاستقرار المهني.

من جهة أخرى، فإن بعض البرامج المعتمدة في مجال التشغيل، رغم تعددها فإنها لم تحقق الأثر المنتظر منها على أرض الواقع، بدليل استمرار ارتفاع معدلات البطالة، خاصة في صفوف الشباب والنساء بالعالم القروي والحضري على حد سواء، وهو ما يفرض اليوم الانتقال من منطق الأرقام والتوقعات

إلى منطق النجاعة والتقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما تؤكد المعطيات الرسمية، حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، خلال الفصل الثاني من سنة 2025، أن معدل البطالة بلغ حوالي 12.8% على المستوى الوطني، مع بلوغ حوالي 16.4% بالوسط الحضري، مقابل 6.2% بالعالم القروي، فيما تجاوزت بطالة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 سنة و24 سنة 35.8% وناهزت 19% في صفوف حاملي الشهادات العليا والنساء ما يقارب 20%، إلى جانب استمرار ارتفاع عدد الشباب الذين لا يدرسون ولا يشتغلون ولا يتابعون أي تكوين.

إن محاصرة البطالة تقتضي اعتماد رؤية شمولية ومندمجة تقوم على تحفيز الاستثمار المنتج القادر على إحداث مناصب الشغل قارة ولائقة، مع تقديم دعم فعلي وملموس للمقاولات الصغرى والمتوسطة، باعتبارها رافعة أساسية للتشغيل والعمل على ملاءمة منظومة التكوين مع حاجيات سوق الشغل وتأهيل القطاع غير المهيكل وإدماجه في الدورة الاقتصادية المنظمة، مع الحرص على تحقيق العدالة المجالية في توزيع فرص الاستثمار والتشغيل بين مختلف الجهات، وربط كل السياسات العمومية ذات الصلة بالتشغيل بالحماية الاجتماعية وصون كرامة الشغيلة وتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

فالشباب المغربي اليوم، لا ينتظر فقط وعودا، بل ينتظر سياسات قادرة على توفير شغل كريم وقار ومنصف يعيد الثقة للشباب ويصون الاستقرار الاجتماعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تنظن أنه الجواب على التعقيب ديالكم راه كاين في التعقيب نفسه.

أولا، كان عندنا النصف الأول دالولاية كان صعب جدا، الجفاف، تداعيات "كوفيد" والأزمة الروسية الأوكرانية، العالم كلو عرف هاذ الشي، والجفاف بالخصوص كان قوي قوي جدا.

من بعد درنا سياسة هيكلية راه بدات تتعطي النتائج ديالها دابا، احنا ماشي مفتخرين بهاذ الأرقام ديال البطالة بطبيعة الحال، ولكن كاين تراجع، احنا في واحد المنحى تراجعي وكاين خلق ديال مناصب الشغل.

الإشكاليات الجديدة اللي عندنا دابا هي إشكالية ديال (les bassins d'emploi) تتكون الخدمة هنا ولكن ما كاينش اليد العاملة خصها تمشي، وهذا تيطرح واحد الصعوبات.

وثانيا، بعض المهام، بعض الأعمال اللي ولات موسمية هي دايرة بحال هكذاك خصنا نلقاو لها الإطار ديالها المناسب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع لفريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "تعزيز دور المقاولات المغربية في تسريع عجلة التنمية".

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

عن دور المقاولات في تسريع عجلة التنمية بالمغرب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ السؤال هو مهم لأن دور المقاولات هو دور محوري، وبفضل المقاولات فاش تيتخلقو المناصب ديال الشغل والمقاولات الصغرى والمتوسطة مسؤولة على تقريبا 70% ديال مناصب الشغل القارة اللي كاينة، المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

خلق المقاولات برسم نهاية السنة الماضية كان قياسي أكثر من 100.000 بالمقارنة مع السنوات الأخرى، يعني تزادت تقريبا بـ 17% أو 16% والعمل اللي قامت به الحكومة فهاذ المجال هو على مجموعة من الأصعدة:

الصعيد الأول هو ميثاق الاستثمار باش حاولنا أننا نعاونو المقاولات اللي تتستثمر وتتخلق مناصب شغل يعني بشكل مهم عبر المنح ديال الاستثمار، لا بالنسبة للاستثمارات اللي أكثر من 50 مليون ديال الدرهم ولا اللي قل من 50 مليون ديال الدرهم، وراه الحصيلة الآن جد إيجابية، بما فيها الاستثمارات الاستراتيجية اللي مسؤولة بوحدها على أكثر من 50.000 منصب شغل.

المسألة الثانية هي كنعاونو المقاولات باش الكلفة داليد العاملة ما تكونش غالية بزاف باش يعني.. وهنا كان تطرح واحد المشكل ديال واحد العدد ديال الناس اللي تيبغيو يخدمو فهاذ المقاولات هاذو، ولكن ما عندهمش دبلومات، ففتحنا في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بفضل قانون المالية ديال 2025، الإمكانية ديال أن واحد المقاولات تخدم شي واحد اللي ما عندوش دبلوم وتستافد من نفس الدعم اللي كانت تتستافد منو في البرنامج ديال إدماج بنسبة للمقاولات الأخرى.

بالإضافة بطبيعة الحال إلى عدد من الميكانيزمات، ولو أنه فالبعض منها ما زال ربما نديرو لها مراجعة بحال الميكانيزم اللي تيجعل المقاولات الصغرى وحتى

المقاول الذاتي أنه يستافد ولا يمكن يديرو الصفقات العمومية وتكون عندهم واحد الحصيص محترم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الرئيس.

تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

فعلا في البداية لا بد من شكر الحكومة على المجهودات القيمة والاستراتيجية، يعني كلها مرتبطة بدعم المقاولات يعني مضاعفة نمو المقاولة، خلق القيمة المضافة، إحداث مناصب شغل قارة، خلق الثروة بشكل عام.

هاذي مجموعة دالانجازات فعلا، أو حزمة ديال الإجراءات اللي فعلا ظهرت في الفترة الممتدة ما بين 2026 و2030، نذكر منها:

أولا، الدعم المالي المقدم لحاملي الاستثمارات اللي ممكن يوصل لـ 30%، يعني الدعم لحوالي 30% بعد المصادقة ديال اللجان المكلفة بدراسة هذه المشاريع.

ثانيا، إطلاق برامج استثمارية مهمة، هاذ المشاريع العمومية من شأنها باش تفتح أسواق للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

هاذ البرنامج الممتد من 2026-2030 كذلك يتوفر على حزمة من المنح والتحفيزات:

أولا، منح إحداث فرص شغل قارة؛

منح متعلقة بالمشاريع ذات الطابع القطاعي وذات الطابع المجالي.

لا ننكر كذلك ما تفضلتم بذكره السيد الوزير المحترم.

لولا هاذ الإجراءات وهاذ الحزمة من البرامج ديال الحكومة اللي مشكورة عليها لما عانت المقاولات كما عانت سابقا من تحديات، وحاليا هي كتجابه مجموعة ديال المشاكل، نذكر منها: مشاكل الولوج للتمويل، مشاكل الولوج للأسواق، مشاكل الغلاء فتكاليف الإنتاج أو سلاسل الإنتاج، مشكل تثمين المنتجات على المستوى المحلي، مشكل الولوج إلى التصدير، لأن المقاولات الكبرى تصدر حوالي 80%، أما باقي المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة كيبقى لها أقل من 20% فهاذ حصة التصدير، ولا سيما للسوق الإفريقية.

نذكر كذلك المشاكل ديال التحديث ديال التحول الرقمي، هاذي كلها هاذ المشاكل السيد الوزير، كتطلب منا جميعا باش نضافرو الجهود وباش نخففو على الأقل العبء الضريبي على هاذ المقاولات.

وهنا بغيت نشير لواحد النقطة السيد الوزير، مجموعة من المقاولات الصغرى تعاني من المشكل اللي ما يسمى بـ (l'ATD[8])، أو الحجز لدى الغير، اللي ممكن يشلل المقاولة، هاذ العملية كتجي بشكل فوري، يعني بدون إشعار مسبق، المسطرة بعض المرات كتكون عاجلة اللي ممكن تسبب مشكل للمقاولات كيف ما قلت شلل، شلل على مستوى السيولة، شلل على مستوى خطر ربما ديال الإفلاس.

لهذا، أنتم السيد الوزير، وباقي الوزارات من خلالكم اللي كتقاسمكم نفس المهام مطالبة ومطالبين ذاك "Maroc PME" و"دار المقاول" والمراكز الجهوية للاستثمار، باش تقوم بالأدوار الطلائعية من أجل تنزيل هاذ الحزمة دالإجراءات ومن أجل تحفيز المقاولات المغربية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي سعيد.

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا كاين حزمة ديال البرامج بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة بضعة آلاف، تقريبا 4000 مقاولة.

بغيت غير نقول لكم العدد الإجمالي ديال المقاولات اللي تم التصريح به فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كان 255.000 في 2019، واحنا اليوم فـ 343.000، فهاذو المقاولات اللي كيصرحو بالأجراء، اللي خدامين واللي كيصرحو بالأجراء.

وهاذ النمو ديال المقاولات كان مهم في عدد من القطاعات، المقاولات مثلا اللي عندها مثلا ما بين 10 و50 أجير، النمو تقريبا 20%، والمقاولات اللي أقل من 10 أجراء النمو بـ 13%.

بطبيعة الحال كاين كذلك وفيات فالمقاولات، حيث هاذي واحد الظاهرة طبيعية، تيكون خلق مقاولات وكاين مقاولات اللي تمشي، ولكن إجمالا هاذ البرامج اللي تكلمت عليهم من ضمنها التدرج المهني، ومن ضمنها هاذ البرامج الجديدة اللي كاينة فالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، من ضمنها هاذ البرنامج ديال (Maroc PME)، من ضمنها كذلك الميثاق الجديد للاستثمار، واللا تمركز فاتخاذ القرار، هاذي كلها من شأنها أن تواكب المقاولات، علما أنه كاين بعض الإشكالات مازال مطروحة كيف ما طرحتيو خصوصا الإشكالية ديال (les autorisations) اللي احنا منكبين عليها واللي هي من الإشكاليات المستعصية اللي مازال خصنا نبذلو فيها مجهود.

[8] **A**vis à **T**iers **D**étenteur.

فنقول ليك فالحوايج اللي مازال خصنا نبذلو فيها مجهود، أنا تنقولها ليك بكل شفافية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

آخر سؤال في هذه الجلسة، موضوعه "تقييم وضعية المقاولة المغربية"، للسيد الرئيس المحترم بنمبارك يحفظه.

تفضل.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن وضعية المقاولة الوطنية، نسائلكم السيد الوزير المحترم؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا.

تقريبا الأسئلة تيتشابهو هذا والسؤال اللي قبل منو، باش ما نعاود ذاك الشي اللي قلت، السيد المستشار المحترم، بطبيعة الحال إيلا عندك تدقيق في التعقيب راه غادي نرجع ليه.

يعني المقاولات حسب القطاعات الاقتصادية عندنا 35%، تقريبا 36% هي في قطاع التجارة، إذن ملي تيكون الجفاف وملي تيكون التضخم المستورد تتأثر مباشرة التجارة، وخصوصا التجارة الداخلية، راه كنا فقدنا تقريبا 60.000 منصب شغل في 2023، حيث مع ذاك الغلاء اللي كان وقع ومع الفلاحة ما كاينشاي، (Commerce de Proximité) كلو وقع فيه إشكاليات، لأن مرتبط بالفلاحة.

البناء والأشغال العمومية تقريبا 20%، الخدمات المختلفة تقريبا 17%، النقل 7.8%، الصناعة 7%، الفنادق والمطاعم 5.7%، تكنولوجيا المعلومات تقريبا 3%، الأنشطة المالية 2%، الفلاحة والصيد البحري 2%.

بطبيعة الحال، أنا تنتكلم على توزيع المقاولات ماشي على الأثر ديالها في خلق يعني مناصب الشغل ولا خلق الناتج الداخلي الخام، ولكن إجمالا أنا تكلمت على الحزمة ديال الإجراءات اللي درناها لصالح المقاولات، غنعتارفو أنه الفترة اللي دازت ما كانتشاي ساهلة، خصوصا في سنة 2023-2024، ولكن اليوم بدات نسبة النمو، بدا النمو تيرجع وكاين واحد العمل إرادي ديال المغرب زعما قوي جدا اللي غادي يستافدو منو المقاولات، وراه بدات النتائج ديالو تتبان ابتداء من السنة الماضية، أي سنة 2025.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس بنمبارك يحفظه.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

السيد الوزير المحترم،

تفاعلا مع جوابكم نود التأكيد على النسيج المقاولاتي الوطني يواجه تحديات ومخاطر صعبة ذات طبيعة تشريعية وجبائية ورقمية واقتصادية، وجراء الغلاء المتصاعد للمحروقات ووسائل الإنتاج ومختلف المواد والسلع والخدمات، فرغم التزايد الملحوظ في خلق المقاولات البالغة حوالي 380.000 مقاولة، فحوالي 150.000، منها طالها الإفلاس ما بين 2022 و2025، علما أن مجمل هذا النسيج هو مقاولات صغرى وصغيرة جدا، وأن القطاع غير المهيكل لازال مهيمنا.

كما نود إثارة انتباه الحكومة إلى وضعية المقاولات، خاصة المتوسطة والصغرى منها، والتي أبرمت صفقاتها بأسعار المحروقات أصبحت متجاوزة ومتصاعدة بحوالي 60% عن زمن إبرام هذه الصفقات، مما يهدد بوقف مشاريعها.

وعلى هذا الأساس وصلة بما سبق، وبعيدا عن لغة التشخيص وإسهاما منا في الفريق الحركي بتقديم حلول لإشكالية المقاولة المغربية، نقترح ما يلي، السيد الوزير المحترم:

أولا، تسهيل وتبسيط مساطر ولوج المقاولين إلى التمويل عبر إصلاح النظام البنكي؛

ثانيا، اعتماد إصلاح جبائي حقيقي منصف للمقاولات، خاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، بما يضمن تخفيف العبء الضريبي منها واعتماد السقف الجهوي في تحديد الجبايات والضرائب؛

ثالثا، السيد الوزير المحترم، الرفع من وثيرة إصلاح الإدارة ورقمنتها والتعجيل بتنزيل ورش تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية؛

رابعا، العمل على إدماج القطاع غير المهيكل الذي يمثل 70% من المقاولات الوطنية في المنظومة الاقتصادية، حماية للمقاولات المهيكلة وضمانا لتكافؤ الفرص؛

خامسا، الخروج بالاستثمارات العمومية والخاصة من محور طنجة الجديدة وإعمال التمييز المجالي الإيجابي؛

سادسا، تقليص آجال الأداءات بالنسبة للدين العمومي لفائدة المقاولات؛

سابعا، الرفع من نسبة الأفضلية للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، عبر اعتماد معيار الأفضلية الجهوية؛

ثامنا، السيد الوزير المحترم، التعجيل بإيجاد الحلول لإشكالية العقار كأحد أهم معيقات الاستثمار ببلادنا.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لكم في بعض الثواني، السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو كاين الاتفاق على واحد العدد من هاذ النقط وراه تكلمت عليها قبل، كيبقى على أنه في نظري والتشخيص اللي درنا، يعني كاين واحد العدد ديال الأمور الحمد لله بدات دابا كتمشى، ولكن القضية ديال الترخيصات كتبقى، خصها واحد المجهود كبير جدا باش ملي كيقرر شي واحد أنه يدير واحد الاستثمار أو لا يوسع من واحد البنية معينة ولا يدير واحد المشروع ولو كان صغير، بينما ذاك (le fonds de roulement) ديالو كيكون صرفو إيلا كان خصو يكري، وإيلا كان خصو يوظف إلى آخر، ما خصوش ينتظر على أنه الترخيصات تكون تاخذ واحد الوقت كبير.

والفكرة اللي جابتها الحكومة هي أننا ننتقلو من مبدأ الترخيص إلى مبدأ دفاتر التحملات، يعني ما تبقاش تسنى أنت شي (autorisation) كتبدا وتوكل على الله، ومن بعد كتجي المراقبة ما كنتيش كتحترم دفتر التحملات راه كتأدي الصوائر اللي خصك تأديهم.

إذن هاذي هي المقاربة غير هي خصها واحد التنزيل جماعي، وماشي ساهل وهي اللي غا تكون جزء من الاجتماع اللي غنعقدوه في يونيو المقبل على بعد 3 أو 4 ديال الأسابيع باش نشوفو أشنو هوما الإجراءات اللي خصها تزاد تسرع بطبيعة الحال، على أساس أنه هاذ الورش مازال خصنا نتقدمو فيه.

الأوراش الأخرى راه كنظن وقع فيها مجهود مهم ولكن هاذ الورش هذا بالخصوص مازال خصو واحد المجهود.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة.

ونرفع الجلسة.